مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد العاشر ـ العدد الأول ـ 2025 ـ الصفحات (614– 645)
ISSN3005-3900

Analysis and evaluation of the financial performance of Al-Wahda and Al-Jumhuriya banks using financial statement analysis indicators during the period (2011-2023) A comparative study

Enas Abubakr Altery [1]*, Ahmed Abduljawad Aljarbi [2]
[1.2] Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Derna, Al-Qubbah Branch, Al-Qubbah, Libya
enas.altery@uod.edu.ly

تحليل وتقييم الاداء المالي لمصرفي الوحدة والجمهورية باستخدام مؤشرات تحليل القوائم المالية خلال الفترة (2011-2023) دراسة مقارنة

د.إيناس أبوبكر الطيري [1]* ، أ.أحمد عبد الجواد الجربي [2]
[2.1] قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة درنة فرع القبة ، القبة، ليبيا

تاريخ الاستلام: 01-02-2025 تاريخ القبول: 04-03-2025 تاريخ النشر: 11-03-2025

Abstract
This study aims to conduct a comprehensive analytical assessment of the financial performance of both Republic Bank and Unity Bank, by analyzing the published financial statements of both banks over a specific period of time. The study relied on a set of financial indicators used to evaluate banking performance, including profitability indicators (return on assets, return on equity), liquidity indicators (such as the ratio of liquid assets to short-term liabilities), and operational efficiency indicators (such as the ratio of operating expenses to revenues), in addition to other complementary indicators such as the loan-to-deposit ratio and asset turnover rate. The study adopted a descriptive analytical approach, employing a comparative analysis approach to identify differences and variations in financial performance between the two banks, analyze the reasons for these differences, and determine the effectiveness of the financial and administrative policies followed by each bank. Data was collected from the annual financial reports published by the two banks. The study found a significant disparity in financial performance between the two banks under study, with Republic Bank achieving better results in most profitability and liquidity indicators, indicating greater efficiency in asset management and achieving relatively stable financial results. In contrast, Wahda Bank's results revealed challenges related to operational efficiency and the ability to achieve targeted returns. The study concluded with a set of recommendations, most notably the need to improve the Republic Bank's liquidity management mechanisms more efficiently, increase cash reserves to address future challenges,

and work to enhance Wahda Bank's operational efficiency and increase its capital to enhance its ability to address economic and financial risks.

Keywords: Financial performance, Wahda Bank, Republic Bank, indicators, financial statement analysis.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تقييم تحليلي شامل للأداء المالي في كل من مصرف الجمهورية ومصرف الوحدة، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية المنشورة للمصرفين خلال فترة زمنية محددة. وقد استندت الدراسة إلى مجموعة من المؤشرات المالية المعتمدة في تقييم الأداء المصرفي، شملت مؤشرات الربحية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية)، ومؤشرات السيولة (كنسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل)، ومؤشرات الكفاءة التشغيلية (كنسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات)، إلى جانب مؤشرات أخرى مكملة مثل نسبة القروض إلى الودائع ومعدل دوران الموجودات واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف أسلوب التحليل المقارن بغرض الوقوف على أوجه الاختلاف والتباين في الأداء المالي بين المصرفين، وتحليل أسباب تلك الفروقات، وتحديد مدى فاعلية السياسات المالية والإدارية المتبعة في كل مصرف وقد تم جمع البيانات من التقارير المالية السنوية المنشورة من قبل المصرفين وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تفاوتًا ملحوظًا في الأداء المالي بين المصرفين محل الدراسة، حيث حقق مصرف الجمهورية نتائج أفضل في غالبية مؤشرات الربحية والسيولة، ما يشير إلى كفاءة أعلى في إدارة الموجودات وتحقيق نتائج مالية مستقرة نسبيًا. في المقابل، أظهرت نتائج مصرف الوحدة تحديات تتعلق بالكفاءة التشغيلية والقدرة على تحقيق العوائد المستهدفة وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، من أبرزها ضرورة تحسين اليات ادارة السيولة لمصرف الجمهورية بشكل أكثر كفاءة وزيادة الاحتياطات النقدية لمواجهة التحديات المستقبلية والعمل على تعزيز الكفاءة التشغيلية لمصرف الوحدة وزيادة راس مالها لزيادة قدرتها على مواجهة المخاطر الاقتصادية والمالية.

الكلمات الدالة: الأداء المالي ، مصرف الوحدة ، مصرف الجمهورية ، مؤشرات ، تحليل القوائم المالية.

المقدمة

يشكّل النظام المصرفي العمود الفقري للنشاط الاقتصادي في ليبيا، إذ تتوقف عليه حركة التمويل والاستثمار وتدفق رؤوس الأموال، خاصة في ظل الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط. ومنذ عام 2011، شهدت ليبيا سلسلة من الأزمات السياسية والاقتصادية التي انعكست بشكل مباشر على أداء المؤسسات المالية، وعلى رأسها المصارف التجارية.(IMF, 2023)

بناء على ذلك تأثر القطاع المصرفي الليبي بشكل حاد نتيجةً لتداعيات الحرب الأهلية، والانقسام السياسي، وانخفاض الإيرادات النفطية، ما أدى إلى تذبذب مؤشرات الأداء المالي للمصارف، خصوصًا في ما يتعلق بمعدلات السيولة، الربحية، وجودة الأصول، وكفاية رأس المال (World,Bank,2022) ورغم محاولات الإصلاح التدريجي التي بدأها مصرف ليبيا المركزي منذ عام 2017، ثم تسارعت منذ 2021 بتفعيل برامج الحوكمة المصرفية وتعزيز سياسات الامتثال(Central Bank of Libya, 2024) ، إلا أن القطاع ما يزال يعاني من تفاوت الأداء بين المصارف الكبرى.

ويمثل مصرف الجمهورية ومصرف الوحدة اثنين من أهم المصارف التجارية في ليبيا من حيث حجم النشاط، عدد الفروع، وحصة السوق المصرفية. وقد حظي المصرفان بأهمية خاصة كونهما الأكثر تأثرًا بالأحداث الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى موقعهما في هيكلية المصارف المملوكة للدولة.(Alrafadi, 2020)

رغم أهمية هذا الموضوع، إلا أن الأدبيات السابقة التي تناولت تقييم الأداء المالي للمصارف الليبية ركّزت غالبًا على فترات ما قبل عام 2015 أو تناولت عينات مصارف مجمعة دون تخصيص دراسة مقارنة مباشرة بين مصرف الجمهورية ومصرف الوحدة .(Abofaied, 2017 (Alrafadi, 2020) كما أن القليل من الدراسات راقب أداء المصارف الليبية خلال فترة الأزمات المتعاقبة، ولا سيما ما بعد عام 2014، وما شهدته من انقسام نقدي، وتراجع الاعتمادات، وارتفاع القروض المتعثرة.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تستهدف تقييم الأداء المالي لكل من مصرف الجمهورية ومصرف الوحدة خلال الفترة من 2011 إلى 2023، من خلال تحليل المؤشرات المالية الأساسية: (الربحية صافي الدخل، العائد على الأصولROA ، العائد على حقوق الملكية.(ROE)

مشكلة الدراسة

يشهد القطاع المصرفي الليبي منذ عام 2011 حالة من عدم الاستقرار نتيجة التحديات السياسية والاقتصادية المتلاحقة، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على أداء المصارف التجارية الكبرى، ومنها مصرف الجمهورية ومصرف الوحدة. فقد واجهت المصارف الليبية خلال هذه الفترة تذبذبًا ملحوظًا في مؤشرات أدائها المالي، لا سيما فيما يتعلق بمعدلات السيولة والربحية وجودة الأصول وكفاية رأس المال (IMF, 2023).

وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي (2023)، بلغت نسبة القروض المتعثرة (Non-Performing Loans - NPL) في المصارف الليبية نحو 20% من إجمالي القروض الممنوحة، وهي من أعلى النسب مقارنة بالمتوسط الإقليمي الذي يتراوح بين 5% و9% (IMF, 2023). كما أشار مصرف ليبيا المركزي (2024) إلى أن متوسط نسبة السيولة لدى المصارف انخفض من 41% عام 2011 إلى نحو 18% بحلول 2023، رغم تطبيق عدد من الإصلاحات التنظيمية.

أما على صعيد الربحية، فقد تراجع العائد على الأصول (ROA) في بعض المصارف التجارية إلى ما دون 0.5% خلال السنوات 2017–2021، قبل أن يبدأ بالتحسّن الطفيف مؤخرًا (World Bank, 2022). كما أن كفاية رأس المال، رغم تحسّنها في بعض المصارف، ما تزال متفاوتة وغير مستقرة بسبب محدودية النشاط الائتماني، والانقسام النقدي بين المصارف في الشرق والغرب (Alrafadi, 2020).

وبمراجعة الأدبيات، يتبيّن أن معظم الدراسات السابقة ركزت على تقييم الأداء المالي للمصارف الليبية لفترات ما قبل 2015 (Abofaied, 2017; Alrafadi, 2020)، أو تناولت عينات مجمعة دون تخصيص دراسات مقارنة بين مصرف الجمهورية ومصرف الوحدة، خاصة في ظل التطورات التي شهدتها البيئة المصرفية الليبية خلال الفترة 2011–2023.

على الرغم من الإجراءات والإصلاحات المصرفية التي بدأها مصرف ليبيا المركزي منذ عام 2017، إلا أن الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وخاصة مصرف الجمهورية ومصرف الوحدة، لا يزال يعاني من تذبذب واضح في مؤشرات الربحية والسيولة وجودة الأصول وكفاية رأس المال خلال الفترة من 2011 إلى 2023. وتكمن مشكلة الدراسة في الحاجة إلى تقييم الأداء المالي لهذين المصرفين بشكل علمي مقارن يوضح اوجه القوه والضعف ويكشف مدى فعالية الاصلاحات في تحسين اوضاعهما المالية

فرضيات الدراسة

يوجد تباين في مؤشرات الأداء المالي بين مصرف الجمهورية ومصرف الوحدة خلال الفترة (2011–2023).

أهداف الدراسة:

1- تحليل مؤشرات الأداء المالي لمصرف الجمهورية ومصرف الوحدة خلال الفترة من 2011 إلى 2023.
2- مقارنة الأداء المالي بين المصرفين باستخدام مؤشرات العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وهامش الربح، ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول، ونسبة السيولة، وإجمالي الودائع.
3- رصد اتجاهات التغير في الأداء المالي للمصرفين محل الدراسة على مدار السنوات المحددة.
4- تحديد المصرف الأكثر كفاءة وربحية واستقرارًا من حيث مؤشرات الأداء المالي خلال فترة الدراسة.
5- استخلاص أهم النتائج المتعلقة بمستوى الأداء المالي في كل من مصرف الجمهورية ومصرف الوحدة، وعرض الفروقات الجوهرية بينهما.
6- تقديم توصيات مبنية على نتائج التحليل المالي لتحسين الأداء المالي للمصارف التجارية في السوق الليبي

أهمية الدراسة:

1. تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات المحاسبية والمالية الليبية من خلال تقديم تحليل مالي تطبيقي محدث يغطي فترة زمنية طويلة (2011–2023)، يمكن الاستفادة منه في دراسات مماثلة مستقبلًا.
2. تقدم نموذجًا عمليًا حديثًا لتحليل الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية عبر مقارنة مصرفين من أكبر المصارف في السوق المحلي، مما يعزز المحتوى التطبيقي في المجال المصرفي.
3. توفر مؤشرات مالية دقيقة وحديثة عن كفاءة واستقرار الأداء المالي للمصرفين محل الدراسة، مما يدعم الجهات الرقابية والمصرف المركزي في متابعة أداء القطاع المصرفي.
4. تساعد الإدارات التنفيذية في مصرف الجمهورية ومصرف الوحدة على تقييم أدائهم المالي، واكتشاف اتجاهات التغير في الأداء، وتحديد نقاط القوة والضعف خلال فترة الدراسة.

5. تمثل مرجعًا تحليليًا وعمليًا معاصرًا يمكن للباحثين والمهتمين بالدراسات المالية والمصرفية في ليبيا الاعتماد عليه في بناء دراسات تطبيقية مماثلة.
6. تسهم في تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق تساعد المصارف التجارية على تحسين أدائها المالي وتعزيز مركزها التنافسي في ظل ظروف اقتصادية ومالية متقلبة

الدراسات السابقة

1. كريم، إبراهيم كامل بريدان (2024)

هدفت هذه الدراسة الى مقارنة الأداء المالي للمصارف الثلاثة (الوحدة، الجمهورية، المتحدة،) باستخدام أسلوب التصنيف المبني على نموذج PATROLخلال الفترة 2020-2022 وتوصلت الى ان مصرف المتحد حصل على المرتبة الأولى يليه الوحدة ثم الجمهورية.

واوصت الدراسة بضرورة تطوير أنظمة الرقابة وتقييم الأداء داخل المصارف، والاستفادة من أنظمة الإنذار المبكر، إضافة لاستخدام نماذج تحليلية أخرى مثل CAMELS وGIRAFFE.

2- اسميو، منى حسن & غيث، الصادق حسين (2020)

هدفت الدراسة الى استعراض وتقييم الأدبيات الأكاديمية حول طرق وأدوات قياس الأداء المالي. واستخدمت تحليل مقارن للأدبيات شمل 65 دراسة من 12 دولة خلال الفترة 2000–2020، باستخدام الأساليب المختلفة مثل النسب المالية، نماذج CAMELS، التحليل الأفقي والرأسي، وبطاقة الأداء المتوازن، وكان من اهم النتائج: تبين اختلاف منهجيات القياس، مع التوصية بضرورة دمج الإمكانيات التنظيمية والتشريعية ضمن التحليل.

3- البرعصي، عبدالسلام حسين واخرون(2018)

هدفت الدراسة الى تقييم الأداء المصرفي من جوانب مالية وغير مالية. استخدام بطاقة الأداء المتوازن، مع استبانة لعملاء 6 مصارف ومديري فروع وإداريين وكانت من اهم النتائج حددت ان نقاط القوة في السيولة ورأس المال، وضعف الربحية وجودة الأصول، مع رضا ضعيف بين العملاء، وأداء جيد في العمليات الداخلية والتعلم.واوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على اعتماد بطاقة الأداء المتوازن في قياس الأداء، تحسين إدارة الائتمان، تعزيز استخدام أدوات التمويل الإسلامي، وإرضاء العملاء من خلال جودة وسعر مناسب.

4- أشويقي، يوسف عبد الله واخرون(2023)

هدفت الدراسة الى تقييم مساهمة الربحية في الأداء المالي للمصارف التجارية في اجدابيا. واعتمدت غلى تحليل نسبة الربحية (ROA, ROE, ROAA) وتوصلت الدراسة الى ان جميع المصارف المدروسة أظهرت مستويات ربحية جيدة (الوحدة: 3.46%، الجمهورية: 3.44%، التجاري الوطني: 5.16%، التجارة والتنمية: 13.86%).واوصت بالتأكيد على دور مؤشرات الربحية في التقييم المالي للمصارف.

5- التواتي، أحمد بلقاسم (2021)

هدفت الدراسة الى قياس أثر تحول الصيرفة الإسلامية إجبارياً على الأداء المالي واستخدمت تحليل قبل-بعد تطبيقي باستخدام نموذج PATROL على بيانات مصرف الجمهورية قبل (2012) وبعد (2015) تطبيق القانون.وكان من اهم النتائج تدهور مؤشرات كفاية رأس المال، الربحية، والتنظيم، وتراجع تصنيف المصرف من "ممتاز" إلى "جيد". وأوصت بمراجعة الآثار التشريعية على الأداء المالي للمصارف المصرفية الإسلامية.

تناولت الدراسات السابقة موضوع تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية في ليبيا من زوايا متعددة، إذ تنوعت في أهدافها ومنهجياتها وأدواتها. من أبرز هذه الدراسات دراسة كريم إبراهيم كامل بريدان (2024)، التي هدفت إلى تقييم الأداء المالي لمصرفي الجمهورية والوحدة والمصرف المتحد باستخدام نموذج PATROL، وقد أظهرت تفوق مصرف المتحد في مؤشرات الأداء. اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي المقارن، وركّزت على فترة 2020–2022، مما يجعلها محدودة زمنيًا مقارنة بدراستي التي تغطي فترة أطول (2011–2023) وتقتصر على مصرفي الجمهورية والوحدة.

كما استعرضت دراسة منى حسن اسميو والصادق حسين غيث (2020) تقييمًا منهجيًا مقارنًا للدراسات السابقة حول قياس الأداء المالي للمصارف في 12 دولة خلال الفترة 2000–2020، مع استخدام أساليب

متعددة كالنسب المالية ونموذج CAMELS وبطاقة الأداء المتوازن. ورغم شمولية هذه الدراسة، إلا أنها لم تتناول تطبيقًا عمليًا على المصارف الليبية، على خلاف دراستي التطبيقية.

كما استخدم عبدالسلام حسين البرعصي وزملاؤه (2018) بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء ستة مصارف تجارية ليبية، وخلصوا إلى تميز المصارف في كفاية رأس المال والسيولة وضعف الربحية وجودة الأصول. وما يميز هذه الدراسة هو دمجها لأبعاد غير مالية كرضا العملاء والعمليات الداخلية، بعكس دراستي التي تركّز على المؤشرات المالية البحتة في مقارنة أداء مصرفين.

أما يوسف عبد الله أشويقي وزملاؤه (2023) فقد قيّموا الأداء المالي لمصارف تجارية في مدينة أجدابيا من خلال مؤشرات الربحية فقط، وأثبتوا تفوق مصرف الوحدة على الجمهورية في بعض مؤشرات الربحية، ما يتفق جزئيًا مع بعض نتائج دراستي. غير أن هذه الدراسة ركّزت على نطاق جغرافي محدود، في حين تغطي دراستي المصرفين على مستوى ليبيا.

وأخيرًا، تناول أحمد بلقاسم التواتي (2021) تأثير التشريعات المالية (قانون منع الربا رقم 1 لسنة 2013) على أداء مصرف الجمهورية باستخدام نموذج PATROL، وأظهرت النتائج تراجع أداء المصرف عقب تطبيق القانون. وتختلف هذه الدراسة عن دراستي من حيث التركيز على أثر تشريعي محدد، في حين تتناول دراستي مقارنة الأداء المالي بين مصرفين دون تأثير تشريعي.

وعليه، يتبين من خلال مراجعة هذه الدراسات أن معظمها اعتمد إما على مؤشرات مالية منفردة أو نماذج تحليلية متخصصة، مع تغطية زمنية أو جغرافية محدودة. بينما تميّزت دراستي الحالية بدمج مجموعة من المؤشرات المالية المتنوعة، ومقارنة الأداء بين مصرفي الجمهورية والوحدة خلال فترة زمنية طويلة تمتد من 2011 إلى 2023، مما يساهم في تقديم تصور أشمل عن تطور الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، ويعالج قصور الفترات الزمنية القصيرة او الدراسات ذات البعد الواحد

مفهوم تقييم الأداء المالي

يعد تقييم الأداء المالي من الموضوعات الأساسية التي تحظى باهتمام الباحثين والممارسين في مجالات الإدارة المالية والمحاسبة، نظرًا لدوره المحوري في قياس مدى قدرة المنشآت على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ضمن بيئة تنافسية متغيرة. ويُقصد بتقييم الأداء المالي عملية تحليل منتظمة وممنهجة للبيانات والمعلومات المالية المتاحة، بهدف تحديد كفاءة المنشأة في استغلال مواردها، وقياس مستوى أدائها المالي خلال فترة زمنية محددة (Tudose & Avasilcai, 2020).

ويتضمن تقييم الأداء المالي دراسة مؤشرات متعددة تعكس أداء المؤسسة في أبعاد الربحية، والسيولة، والملاءة، والكفاءة التشغيلية، إلى جانب مؤشرات القيمة السوقية والقيمة الاقتصادية المضافة (Economic Value Added) التي باتت تحتل موقعًا متقدمًا ضمن الأدبيات الحديثة، لما توفره من تقييم دقيق للقيمة الحقيقية التي تحققها المنشأة للمساهمين (Eni, 2021).

ويرى (Ming et al. 2021) أن تقييم الأداء المالي لا ينبغي أن يقتصر على الأبعاد المالية الكمية فقط، بل يستوجب أن يتكامل مع مؤشرات نوعية ذات طابع استراتيجي، ترتبط بعوامل مثل استدامة النمو، جودة الحوكمة، وأثر المسؤولية الاجتماعية، لما لها من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الأداء المالي طويل الأجل.

وعليه يمكن اعتبار تقييم الأداء المالي بمثابة أداة شمولية تساعد في تحليل الوضع المالي للمنشأة، وتشخيص مكامن القوة والضعف، كما يُسهم في دعم قرارات التخطيط المالي، التوسع الاستثماري، واستراتيجيات تحسين الأداء. ويؤكد (Alavi ,2023) أن فعالية عملية تقييم الأداء المالي تتوقف على اختيار المؤشرات الملائمة لطبيعة النشاط، وسلامة البيانات، ودقة أدوات التحليل المالي المعتمدة

أهمية تقييم الأداء المالي

يُعد تقييم الأداء المالي من الركائز الأساسية في عمليات اتخاذ القرار المالي والإداري داخل المؤسسات، حيث يُوفر مؤشرات كمية تساعد في تحديد مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. وقد أشار (Türegün ,2022) إلى أن تقييم الأداء المالي يُعتبر أداة فعالة للتشخيص المالي، حيث يساهم في رصد نقاط القوة والضعف عبر مؤشرات متعددة مثل الربحية، والسيولة، والكفاءة التشغيلية. كما أظهرت مراجعات حديثة أن استخدام أدوات تحليل الأداء المالي يساهم في دعم اتخاذ قرارات استراتيجية طويلة الأجل، لا سيما في البيئات عالية المخاطر (Kanzari, 2023).

إضافة إلى ذلك، يعتبر الأداء المالي مرآة تعكس الوضع الصحي العام للمؤسسة أمام الأطراف ذات العلاقة مثل المستثمرين والدائنين والجهات الرقابية. وقد أوضحت Marinho (2017) أن استخدام مؤشرات مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) يُساعد في قياس القدرة الفعلية للمؤسسة على تحقيق أرباح مستدامة من خلال مواردها الذاتية. وتدعم هذه الفكرة مصادر متخصصة أخرى مثل Investopedia، التي تؤكد أن تقييم الأداء المالي لا يقتصر فقط على القياس، بل يشمل التنبؤ بالمخاطر وإدارة الكفاءة المالية في المدى المتوسط والبعيد (Investopedia, n.d.-b).

بالتالي، فإن تقييم الأداء المالي لا يمثل مجرد نشاط محاسبي، بل هو أداة استراتيجية تساعد على تعظيم القيمة، وتقليل المخاطر، وتحسين استدامة النمو المؤسسي.

مؤشرات الأداء المالي

تعتبر مؤشرات تقييم الأداء المالي من الأدوات الرئيسة التي تعتمدها المؤسسات لتشخيص وضعها المالي، وتحليل كفاءتها التشغيلية وقدرتها على تحقيق العوائد. وتُصنّف هذه المؤشرات إلى أربع مجموعات أساسية؛ تتمثل الأولى في مؤشرات السيولة، والتي تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، باستخدام مؤشرات مثل النسبة الجارية والنسبة السريعة (Molati et al., 2019). أما المجموعة الثانية، فهي مؤشرات الربحية، والتي تبيّن مدى كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح مقارنة بحجم أصولها أو حقوق ملكيتها، مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وهامش الربح التشغيلي (Al-Kassar & Kouachi, 2015).

وتتمثل المجموعة الثالثة في مؤشرات النشاط، والتي تعكس كفاءة استخدام الموارد والأصول المتاحة لتحقيق الإيرادات، وتضم مؤشرات دوران الأصول ودوران المخزون ومتوسط فترة التحصيل (Investopedia, 2010). بينما تعكس المجموعة الرابعة، وهي مؤشرات المديونية أو الرفع المالي، مدى اعتماد المؤسسة على التمويل بالدين مقارنة بحقوق الملكية، مثل نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول، ونسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق المساهمين (Wikipedia, n.d.).

ونظرًا لتعدد هذه المؤشرات وتباين وظائفها بين قياس السيولة، الربحية، الكفاءة والملاءة المالية، سيتم في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة عرض لكل مؤشر، ووظيفته وآلية حسابه من خلال بيانات حقيقية للمصارف عينة الدراسة.

تقييم أداء مصرفي الجمهورية والوحدة باستخدام بعض النسب المئوية.

أولا: مؤشرات كفاية راس المال

وظيفة رأس المال الأساسية تأمين تقليل مخاطر الخسائر وامتصاصها عند حدوثها وهو عنصر أمان للمودعين ويوجد معايير مختلفة لقياس مدى كفاية رأس المال ويختلف مستوى الكفاية بين مصرف وآخر وفقا لحجم المصرف وطبيعة عمله (زياد رمضان،،290،2013)

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

تقيس هذه النسبة العلاقة بين حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول ومدى اعتماد المصرف على تمويل أصوله من حقوق المساهمين بدلا من الاعتماد على التمويل الخارجي الممثل في الالتزامات، وكلما زادت النسبة لمصرف أكثر استقرار وأقل مخاطرة وكلما قلت المصرف يعتمد على أموال خارجية وتحسب كما يلي:

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = حقوق الملكية / إجمالي الأصول (رمضان واخرون:2013:ص291)

جدول رقم (1) يبين نسبة حقوق الملكية على اجمالي الأصول للمصرفين (للفترة 2011-2023)

السنوات	مصرف الجمهورية	مصرف الوحدة	مؤشرات مصرف ليبيا المركزي
1201	% 4.79	% 4.72	%6.2
1220	% 4.89	% 4.29	%5.1
1320	% 4.71	% 4.04	%4.4
1420	% 5.01	% 4.61	%5.1
2015	% 5.14	% 4.87	%5.6

6201	% 4.65	% 4.20	%4.9
2017	% 4.28	% 3.70	%4.8
2018	% 4.48	% 4.17	%4.6
2019	% 5.04	% 4.35	%5.5
2020	% 3.95	% 4.86	%4.9
2021	% 3.99	% 4.32	%4.7
2022	% 4.15	% 4.27	%5.2
2023	% 3.83	% 3.48	%6.1
المتوسط	% 4.53	% 4.30	%5.2

اعداد الباحثان استنادا على القوائم المالية للمصارف قيد الدراسة عن الفترة 2011 -2023

يتضح من الجدول ان نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول وهي أحد نسب كفاية راس المال في خلال الفترة الممتدة (من 2011 على 2023) لمصرف الجمهورية حيث كانت أعلى نسبة سنة 2015 بلغت 5.14% وهذا يدل على دعم جيد من حقوق الملكية للمصرف، وأقل نسبة كانت في سنة 2023 حيث بلغت 3.83% وهو انخفاض ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة وهو تراجع عن الاعتماد على الأموال الخاصة وزيادة في الاعتماد على الأموال الخارجية وهي تمثل زيادة في المخاطر، وهناك تراجع من 2015 الى 2023 وهي يعكس توسع في الأصول دون زيادة مقابلة لحقوق الملكية، والمتوسط العام للسنوات الدراسة 4.53 .

واما مصرف الوحدة بلغت أعلى نسبة في سنة 2015 (4.87%)، وأقل نسبة سنة 2023 (3.48%) وهي أكثر سنة فيها مخاطر بالاعتماد الأكبر على الأموال الخارجية في تمويل اصول المصرف وتقليل الاعتماد على رأس المال، ومعدلات بصفة عامة اقل من معدلات مصرف الجمهورية وكذلك مقارنة بالمتوسط العام للسنوات مصرف الوحدة أقل ب 0.23 نقطة.

ومن خلال النظر الى تقارير مصرف ليبيا المركزي في الفترة (2011-2023) ، تبين ان اعلى نسبة تحققت للمصارف المجمعة وهي 6.2 في سنتين 2011 وسنة 2023 وهي نسبة عالية مقارنة بالمصرفين وهي ان هناك مصارف كانت افضل من مصرف الجمهورية والوحدة وكذلك المتوسط للسنوات كان 5.2% وهو أعلى من المصرفين مما يعي ان المصرفين في هذا المؤشر دون الأداء المثالي حسب نسب مصرف ليبيا المركزي ، وهذا يبين ان مصرف الجمهورية ومصرف الوحدة لم يقم برفع رأس المالي وفقا لمتغير الاقتصاد والسوق المصرفي والتغيرات الحادثة وهذا مانوه عنه منشور مصرف ليبيا المركزي المنشور في الربع الأول من سنة 2024.

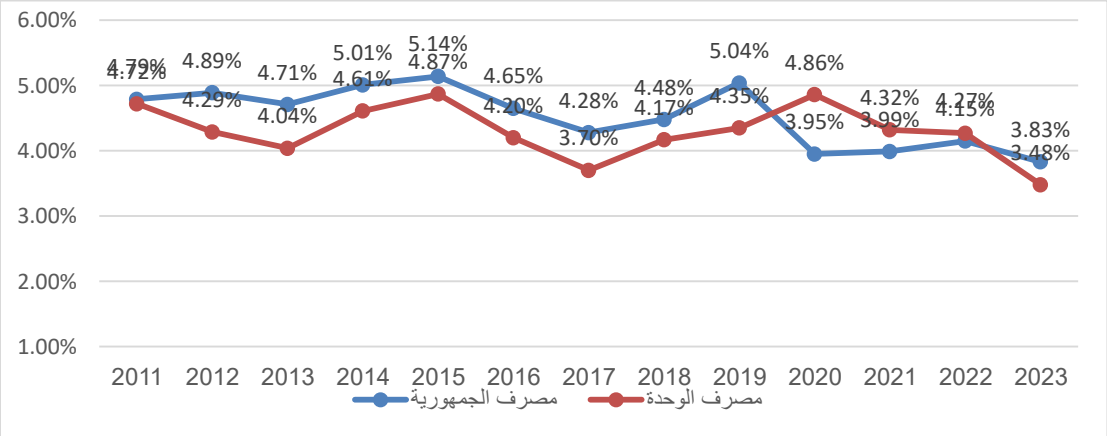

الشكل رقم (1) يبين نسبة حقوق الملكية على اجمالي الأصول للمصرفين

1. نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع تُستخدم كمؤشر على مدى اعتماد البنك على التمويل الذاتي مقابل التمويل من المودعين. نسبة منخفضة قد تشير إلى اعتماد كبير على الودائع، مما يزيد من مخاطر السيولة في حالات السحب الجماعي، كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن المصرف يمتلك قاعدة رأسمالية قوية مقارنة بالتزاماته تجاه المودعين. هذا يعزز من قدرة المصرف على امتصاص الصدمات المالية والخسائر المحتملة ، والمصارف ذات نسب حقوق الملكية أعلى تُعتبر أكثر أمانًا، حيث تقل حاجتها للتمويل الخارجي.

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع = حقوق الملكية / إجمالي الودائع

جدول رقم (2) يبين نسبة حقوق الملكية على اجمالي الودائع للمصرفين (للفترة 2011-2023)

السنوات	مصرف الجمهورية	مصرف الوحدة	مؤشرات مصرف ليبيا المركزي
1201	% 6.11	% 6.20	-
1220	% 6.02	% 6.13	% 6.3
1320	% 5.86	% 4.73	%5.1
1420	% 6.81	% 5.96	%6.2
2015	% 7.56	% 6.39	%7.1
6201	% 6.51	% 5.91	%6.1
2017	% 5.83	% 4.89	%5.3
2018	% 6.84	% 5.81	%5.7
2019	% 7.25	% 6.00	%6.9
2020	% 5.25	% 6.48	%6.1
2021	% 6.32	% 8.06	%6.9
2022	% 6.12	% 6.26	%7.6
2023	% 5.27	% 5.69	%7
المتوسط	% 6.29	% 6.04	%6.36

اعداد الباحثان استنادا على القوائم المالية للمصارف قيد الدراسة عن الفترة 2011 -2023

يتضح من الجدول إن مصرف الجمهورية أداءه مستقر نسبيا في تقارب النسب خلال الفترة (2011 إلى 2023) وكان متوسط الفترة 6.29% ، وإن اعلى نقطة للمؤشر وصل لها مصرف الجمهورية في سنة 2015 هي 7.56% وهذا نتيجة انخفاض الودائع ب 4 مليار دينار تقريبا، وإن أدنى مستوى لمصرف الجمهورية لمؤشر حقوق الملكية على الودائع وهذه نفس الفترة التي حدث فيه جائحة كورنا وتخوف بعض المودعين وتحويل مدخراتهم المصرفية وسحب جزء من الايداعات.

وكذلك يتضح من الجدول وجود تذبذبا في نسب المصرف الوحدة خلال السنوات الدراسة (2011 -2023) حيث بلغت اعلى نسبة في سنة وهي قفزة قوية في سنة 2021 (8.06%) وتبين من خلال القوائم انخفاض قيمة الودائع الثابتة 3 مليار تقريبا وكذلك زيادة الاحتياطي لقانوني ب 44 مليون دينار ليبي تقريبا وهذا اثر بشكل مباشر في هذا المؤشر لمصرف الوحدة وكان التذبذب واضح حيث انخفض الى 4.73% وصعدة الى 5 والى 6 ثارت تم رجعه مرة أخرى ل 4 تقريبا ، ومتوسط النسبة 6.04% ، وأدني أداء للمؤشر مصرف الوحدة كان في سنة 2013 و 2017 بلغ (4.73% - 4.89%).

ومقارنة بتقارير المصرف المركزي الليبي خلال سنوات الدراسة (2011-2023) ونظر لعدم تحصلنا على مؤشر سنة 2011 ولهذا لم ندرجه ، فبلغ المتوسط للسنوات 6.36 ويتبين وجود استقرار للمؤشر ويدل على سياسة رقابية صارما نسبياً حيث بلغت بين (5.7%- 7.6%) وهذه النسب قريبة من نسب مصرف الجمهورية.
وهذا يدل على ثبات سياسة مصرف الجمهورية حول الودائع وكذلك استقرار حقوق الملكية والودائع.
استقرار **النسبة** عند 6% تقريبًا عبر المصارف يشير إلى أن النظام المصرفي الليبي كان عمومًا يحافظ على مستويات كافية من رأس المال، رغم الصعوبات السياسية والاقتصادية.
ويتضح اختلافات في استراتيجيات الإدارة، أو حتى تأثرهم بشكل غير متساوي بالأزمات، وانخفاض النسبة في بعض السنوات (خصوصًا 2013 و2020) مرتبط بتراجع في ودائع العملاء ويتضح وجود قدرة للمصارف على رد الودائع من حقوق الملكية ، ولكن وجود مخاطرة عاليا في مصرف الوحدة من خلال التذبذبات الكبير فتارة قفزة قوية تصل الى 8% تقريبا وتارة هبوط قوي يصل4.73 .
لو كنت مستثمر أو مصرفي محافظ:مصرف الجمهورية هو الخيار الأكثر أمانًا واستقرارا ولو تبحث عن أداء عالي لكن تقبل بالمخاطر:مصرف الوحدة ممكن يعطيك فرص بس مخاطرة أعلى.

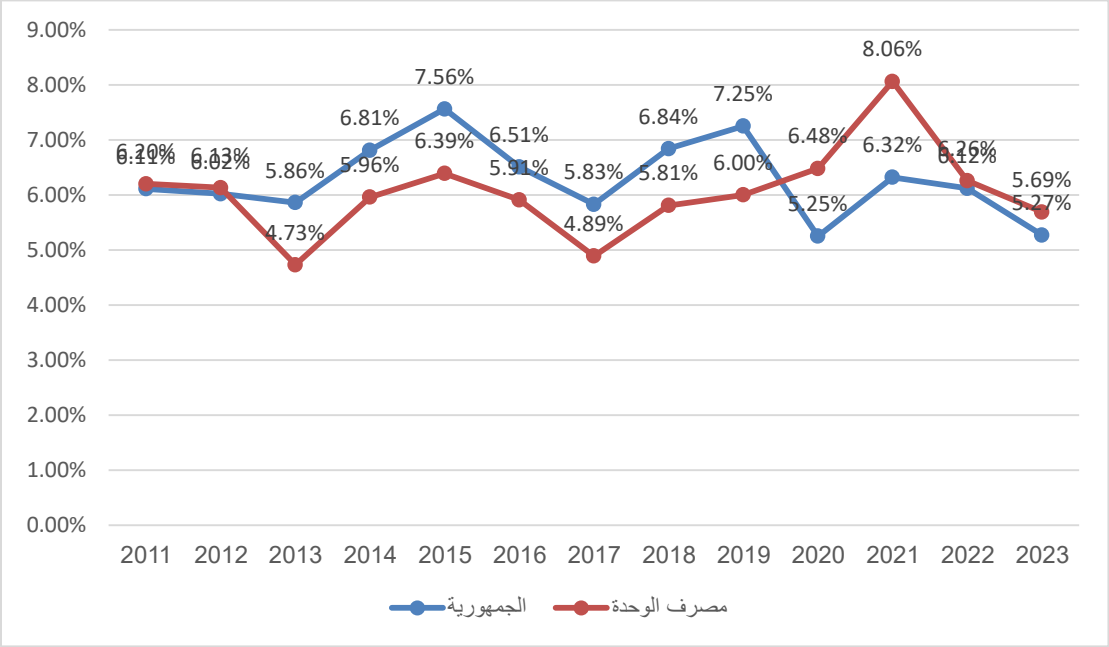

الشكل رقم (2) يبين نسبة حقوق الملكية على اجمالي الودائع للمصرفين

ثانيا: مؤشرات الربحية
مؤشر الربحية من المؤشرات القوية للحكم على القدرة التنافسية للمصارف، وهي تقيس مدى قدرة المصرف على تحقيق أرباح من نشاطه، وهناك العديد من مقاييس الربحية لعل أهمها العائد على حقوق الملكية وهامش الربح والعائد على حقوق الملكية (شحاته السيد شحاته،2018 ، ص127).

1. **معدل العائد على الأصول (ROA)**= صافي الربح بعد الضريبة /اجمالي الأصول

هذه النسبة من النسب المهمة لقياس سلامة المصارف لقياس كفأتها في استخدام المصارف لأصولها لتحقيق الربح
جدول رقم (3) يبين نسبة معدل العائد على الأصول للمصرفين (للفترة 2011-2023)

السنوات	مصرف الجمهورية	مصرف الوحدة	مؤشرات مصرف ليبيا المركزي
1201	% 0.40	% 0.10	%0.6
1220	% 0.49	% 0.17	% 0.7
1320	% 0.31	% 0.20	%0.5

1420	% 0.22	% 0.01	%0.3
2015	% 0.03	% 0.02	%0.2
6201	% 0.03	% 0.04	%0.2
2017	% 0.14	% 0.19	%0.4
2018	% 0.16	% 0.60	%1
2019	% 0.17	% 0.51	%0.7
2020	% 0.08	% 0.45	%0.5
2021	% 0.15	% 0.50	%0.9
2022	% 0.20	% 0.55	%0.6
2023	% 0.24	% 0.60	%0.7
المتوسط	0.20%	% 0.30	% 0.56

اعداد الباحث استنادا على القوائم المالية للمصارف قيد الدراسة عن الفترة الممتدة 2011 -2023

يتضح من الجدول رقم (3) أن اعلى نسبة لمعدل العائد على الأصول لمصرف الجمهورية بلغت (0.49%) في سنة 2012، وأقل نسبة كانت في سنة 2015 وسنة 2015 فبلغت (0.03%) وهذا يبين انخفاض قيمة الأرباح وفي هذا النسبة أيضا يتضح تقارب هذه النسب خلال سنوات الدراسة، وبلغ متوسط النسبة لمصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة (0.20%)، يتبين وجود تذبذب كبير في الأداء وخاصة خلال السنوات من 2014 إلى 2017 حيث انخفض الأداء بشكل حاد وهي الفترة التي حدث فيها الأزمة السياسية والاقتصادية في ليبيا.

و يتضح من الجدول أن اعلى نسبة لمعدل العائد على الأصول لمصرف الوحدة بلغت (0.60%) في سنة 2018، ، وأقل نسبة كانت في سنة 2014 فبلغت (0.01%) وهذا يبين وجود ارتفاع في مخصص الديون المشكوك مما أدى الى انخفاض ملحوظ في صافي الربح بعد الضرائب والمخصصات ،في هذه السنة ولكن سرعان ما تعافى المصرف الوحدة وارتفعت النسبة لتبني المصرف سياسية الاستغلال الكامل للأصول لتحقيق الأرباح، وفي هذا النسبة كذلك يتضح تباين هذه النسبة خلال سنوات الدراسة ، وبلغ متوسط النسبة لمصرف الوحدة خلال سنوات الدراسة (0.30%) ، وانخفاض النسبة في سنة 2015 وكان السبب الوضع الاقتصادي التي مرت به ليبيا في هذه السنة الغير ملائم لعمل المصارف وكذلك انخفضت في سنة 2020 ، وهناك تحسن ملحوظ في سنة 2018 ، وكانت الارتفاع بسبب تحقيق أرباح نتيجة بيع وتحويل العملات الأجنبية والتي استثمارها المصرف الوحدة لتوليد الأرباح.

أداء المصرفين (خاصة مصرف الجمهورية) دون المستوى المطلوب مقارنة بمؤشرات المصرف المركزي ومتوسط النسبة للسنوات 0.56 أعلى بكثير من المصرفين، مما يشير إلى أن القطاع المصرفي الليبي ككل قد يكون أكثر كفاءة من هذين المصرفين، خاصة لمصرف الوحدة، يحتاج القطاع إلى إصلاحات هيكلية لتعزيز كفاءة استخدام الأصول.

وحدث تحسن تدريجي، خاصة لمصرف الوحدة الذي حقق أعلى مستوياته في 2018 و2023 (0.60%)، مما قد يشير إلى تحسن في إدارة الأصول أو الظروف الاقتصادية.

كفاءة منخفضة نسبيًا :كلا المصرفين لديهما متوسط ROA أقل من مؤشر المصرف المركزي، مما يشير إلى ضعف الكفاءة في استخدام الأصول لتحقيق الأرباح مقارنة بمعايير القطاع.

- **تفوق مصرف الوحدة :**بعد 2017، أصبح أداء مصرف الوحدة أفضل من مصرف الجمهورية، مما قد يعكس استراتيجيات إدارية أو تمويلية أكثر فعالية.
- **تأثير العوامل الخارجية :**التقلبات الكبيرة في ROA تعكس حساسية القطاع المصرفي للظروف السياسية والاقتصادية في ليبيا.

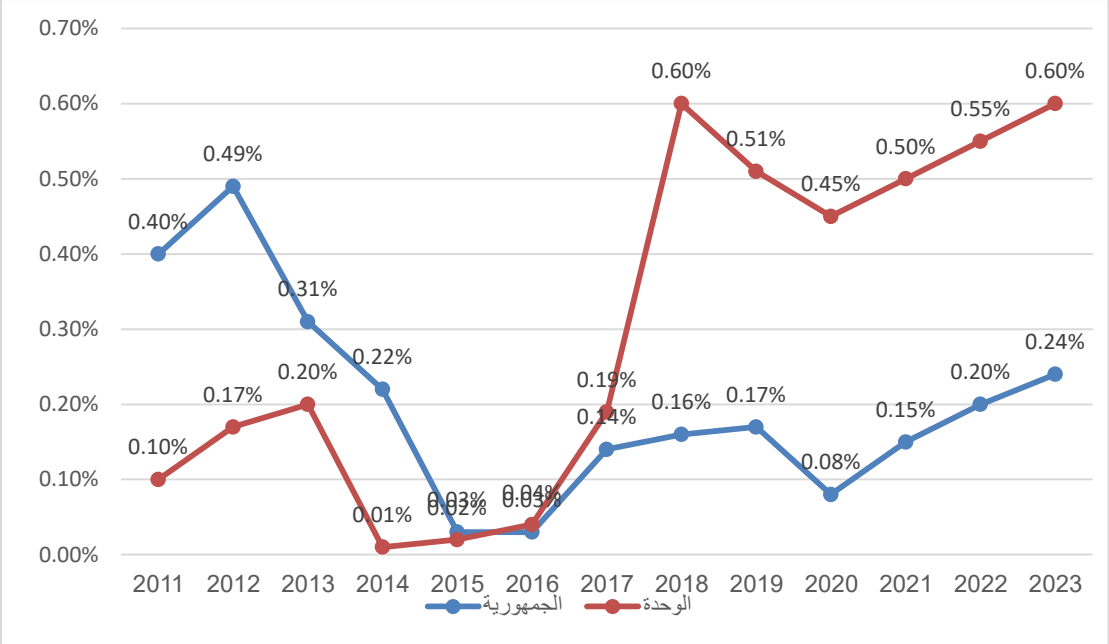

الشكل رقم (3) يبين نسبة معدل العائد على الاصول للمصرفين خلال السنوات (2011 -2023)

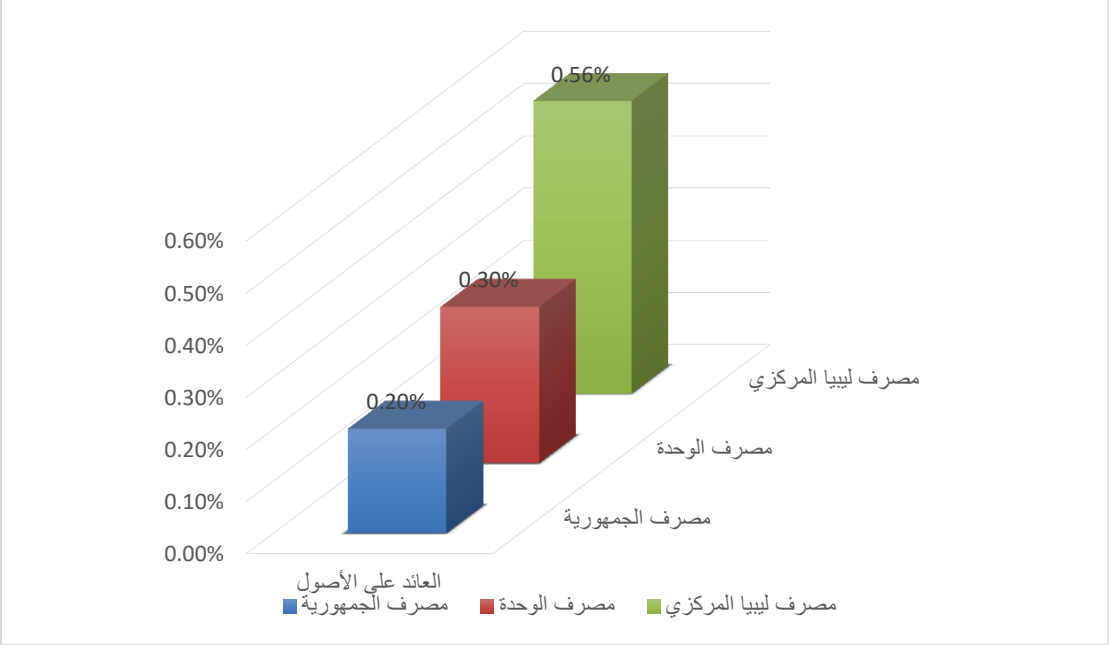

الشكل رقم (4) يبين مقارنة متوسط معدل العائد على الاصول للمصرفين خلال السنوات (2011 -2023) ومتوسط مصرف ليبيا المركزي.

2. **معدل العائد على حقوق الملكية ROE :** يشير هذا المؤشر إلى المدى الذي تساهم به الرافعة المالية في زيادة حقوق الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المصرف وتحملهم المخاطر ، أي إنها تقيس هذه النسبة قدرة المصارف على كفاءة في استخدام الموارد الذاتية لتوليد الأرباح ، وتحسب كالتالي .

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية

جدول رقم (4) يبين نسبة معدل العائد على حقوق الملكية للمصرفين (للفترة 2011-2023)

السنوات	مصرف الجمهورية	مصرف الوحدة	مؤشرات مصرف ليبيا المركزي
1201	% 8.29	% 2.14	% 8.4
1220	% 9.93	% 3.94	%13.7
1320	% 6.67	% 4.89	%12
1420	% 4.46	% 0.30	%5.4
2015	% 0.57	% 0.38	%4.4
6201	% 0.67	% 0.92	%4.8
2017	% 3.31	% 5.21	%8.5
2018	% 3.60	% 14.49	%20.9
2019	% 3.46	% 11.80	%12.3
2020	% 1.96	% 8.64	%9.8
2021	% 3.88	% 13.88	%18.5
2022	% 4.89	% 8.75	%10.7
2023	% 6.35	% 6.84	%12.1
المتوسط	% 4.46	% 6.32	%10.88

اعداد الباحث استنادا على القوائم المالية للمصارف قيد الدراسة عن الفترة الممتدة 2011 -2023

يتضح من الجدول رقم (4) أن اعلى نسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية بلغت (9.93%) في سنة 2012 وحقق في هذه السنة صافي أرباح قابلة للتوزيع 150 مليون دينار تقريبا، وأقل نسبة كانت في سنة 2015 فبلغت (0.57%) حيث بلغة الأرباح 9 مليون دينار ليبي تقريبا وكذلك تأثر أرباح المصرف بعد القانون رقم 1 لسنة 2013 الصادر بخصوص عدم التعامل بالفوائد الربوية ، حيث استمرت في الانخفاض من سنة 2014 الى سنة 2016 و عاود في الارتفاع سنة 2017 واستمر الارتفاع الى سنة 2019 وانخفضت سنة 2020 فترة جائحة كورونا اثرت على عمل المصارف ، وارتفع في سنة 2021 (3.88%) واستمر في الارتفاع في سنة 2022 وكذلك سنة 2023 ، وبلف متوسط العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية خلال السنوات الدراسة (2011-2023) 4.46% وهو أقل من متوسط مؤشر مصرف ليبيا المركزي البالغ (10.88).

ويتضح من الجدول رقم () أن اعلى نسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الوحدة بلغت (14.49%) في سنة 2018 وتعتبر قفزة مقارنة بالسنوات الاخرة حيث حقق في هذه السنة صافي أرباح قابلة للتوزيع 95 مليون دينار تقريبا، وأقل نسبة كانت في سنة 2014 فبلغت (0.30%) حيث بلغة الأرباح 1.5 مليون دينار ليبي تقريبا و يعزى ذلك إلى الأزمة السياسية والاقتصادية التي شهدتها ليبيا بعد 2011، وتأثر القطاع المصرفي بعدم الاستقرار وكذلك تأثر أرباح المصرف بعد القانون رقم 1 لسنة 2013 الصادر بخصوص عدم التعامل بالفوائد الربوية ، حيث استمرت في الانخفاض من سنة 2015 ، وبحساب متوسط العائد على حقوق الملكية لمصرف الوحدة خلال السنوات الدراسة (2011-2023) 6.32% وهو أقل من متوسط مؤشر مصرف ليبيا المركزي البالغ (10.88%) وكمتوسط يحسب أفضل من مصرف الجمهورية .

أما المصرف المركزي (المؤشر) :سجل أعلى متوسط(**10.88%**) ROE ، مما يشير إلى أن المعايير المصرفية العامة في ليبيا كانت أكثر ربحية مقارنة بالمصرفين (الجمهورية - الوحدة) ، وكأن اعلى نسبة لمصرف ليبيا المركزي في سنة 2018 حيث بلغت (20.9%) وهي السنة نفسها كانت افضل لمصرف الوحدة.

ومقارنة المصرفين كأنت الأفضلية لمصرف الجمهورية من سنة 2011 إلى سنة 2015، **و الفترة (2016-2023)** استمر تفوق مصرف الوحدة في معظم السنوات، وخاصة في **2021**حيث سجل **13.88%**، بينما ظل أداء مصرف

الجمهورية متواضعًا (بحد أقصى **6.35%**في 2023 كانت لها القدرة على توليد افضل الأرباح من حقوق الملكية وخصص احتياطي في سنة 2014 وصل الى 40 مليون تقريبا .
ويعزي للانتعاش التي حصل عليه مصرف الجمهورية في الشكل رقم وتحقق أرباح سنة 2022 نتيجة حصول المصرف على بطاقة ايفا وكذلك بيع العملة الأجنبية وفقا لتشريع مصرف ليبيا المركزي .

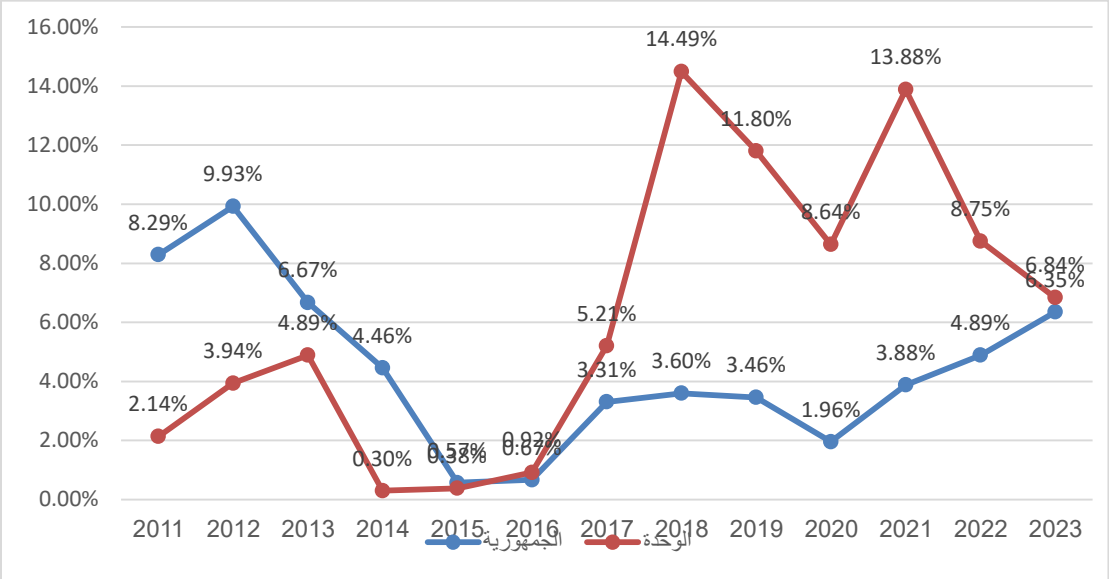

الشكل رقم (5) يبين نسبة معدل العائد على حقوق الملكية للمصرفين خلال السنوات (2011 -2023)

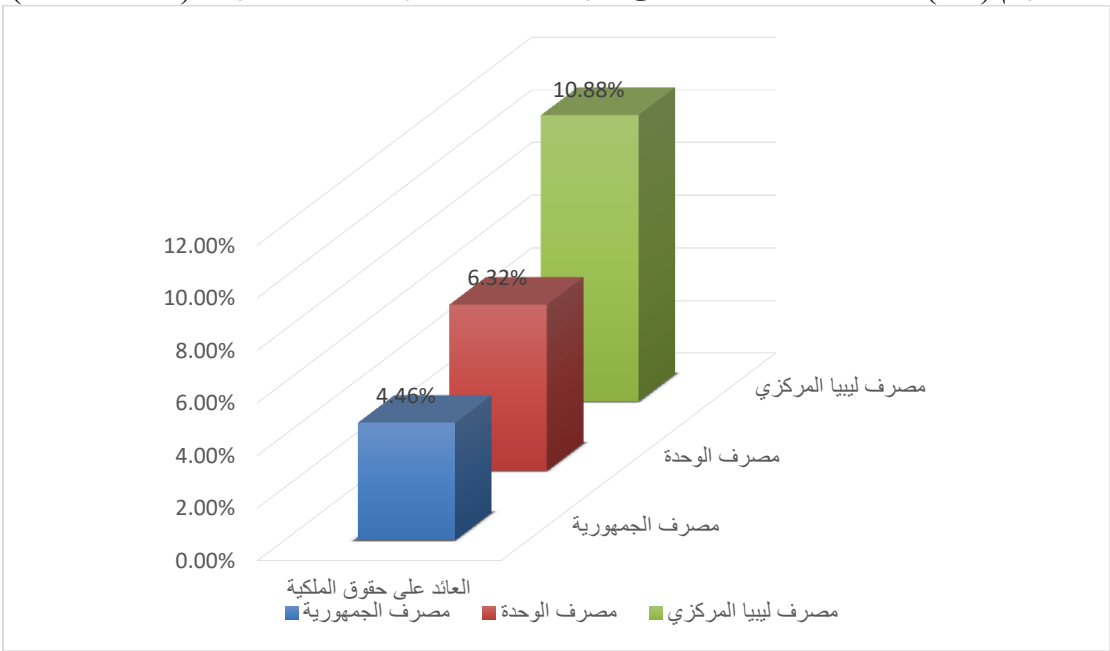

الشكل رقم (6) يبين مقارنة متوسط معدل العائد على حقوق الملكية للمصرفين خلال السنوات (2011 - 2023) ومتوسط مصرف ليبيا المركزي.

3. صافي الربح بعد الضريبة / اجمالي الودائع

تقيس هذه النسبة كفاءة إدارة المصرف في تشغيل موجوداتها من الودائع من أجل توليد الأرباح الصافية وارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسة الإدارة الاستثمارية والتشغيلية وسنوضح نسب مصرف الجمهورية والمصرف الوحدة في الجدول التالي :

جدول رقم (5) يبين نسبة معدل العائد على إجمالي الودائع للمصرفين (للفترة 2011-2023)

السنوات	مصرف الجمهورية	مصرف الوحدة	مؤشرات مصرف ليبيا المركزي
1201	% 0.51	% 0.13	-
1220	% 0.60	% 0.24	%0.7
1320	% 0.39	% 0.23	%0.6
1420	% 0.30	% 0.02	%0.3
2015	% 0.04	% 0.02	%0.3
6201	% 0.04	% 0.05	%0.3
2017	% 0.19	% 0.26	%0.5
2018	% 0.25	% 0.84	%1.3
2019	% 0.25	% 0.71	%0.8
2020	% 0.10	% 0.56	%0.6
2021	% 0.24	% 1.12	%1.3
2022	% 0.30	% 0.55	%0.8
2023	% 0.33	% 0.39	%0.9
المتوسط	0.27%	%0.39	%0.7

اعداد الباحث استنادا على القوائم المالية للمصارف قيد الدراسة عن الفترة الممتدة 2011 -2023

- يتضح من الجدول رقم (5) أن اعلى نسبة العائد على اجمالي الودائع لمصرف الجمهورية في سنة 2012 وبلغت (0.60%) وهذا يدل على فاعلية إدارة المصرف من الاستخدام الأمثل للودائع في تحقيق الأرباح واستثمار نشاط التجاري المصرفي، وأقل نسبة كانت في سنة 2015 و2016 فبلغت (0.04%)، متوسط الأداء خلال الفترة :) **0.27%**أقل من المتوسط لمصرف ليبيا المركزي 0.7.(%

وأداء مصرف الجمهورية كان **ضعيفًا نسبيًا** على مستوى التوظيف الفعال للودائع، مع تعافٍ بسيط في آخر 3 سنوات (2021-2022-2023) .

مصرف الوحدة بداء بأداء منخفض 0.13% في 2011، وشهد صعودًا قويًا في السنوات الأخيرة، وبلغ أعلى سنة في 2021 بنسبة 1.12% ، لكن سجل تراجعًا بعد الذروة في 2022 و2023 متوسط الأداء خلال سنوات الدراسة أقل من مصرف الجمهورية حيث بلغ المتوسط 0.39%، مصرف الوحدة أظهر تحسنًا تدريجيًا ومؤشرات قوية على التعافي والنمو، لكن الأداء غير مستقر تمامًا.

ومقارنة مع مؤشرات مصرف ليبيا المركزي والمؤشر بدأ بـ 0.7% في 2012 ووصل لـ 1.3% في 2018 و2021، وهو الأعلى وحافظ على استقرار نسبي فوق 0.6 %خلال معظم الفترة هذا يعني أن المصارف التجارية (الجمهورية والوحدة) عمومًا كانت أقل كفاءة من مؤشرات مصرفي ليبيا المركزي.

الفجوة بين البنوك ومصرف ليبيا المركزي تشير إلى ضعف في استراتيجيات التوظيف الاستثماري للودائع، مصرف الوحدة أكثر مرونة واستجابة مقارنة بالجمهورية، خاصة بعد 2017.

أداء مصرف الجمهورية كان أضعف من مصرف الوحدة خلال فترة الدراسة، من حيث القدرة على تحقيق عوائد على إجمالي الودائع، بينما أظهر مصرف الوحدة تحسنًا ملحوظًا منذ 2017. ومع ذلك، فإن كلا المصرفين ما زالا دون المستوى المطلوب مقارنةً بالمؤشر المرجعي لمصرف ليبيا المركزي، مما يعكس

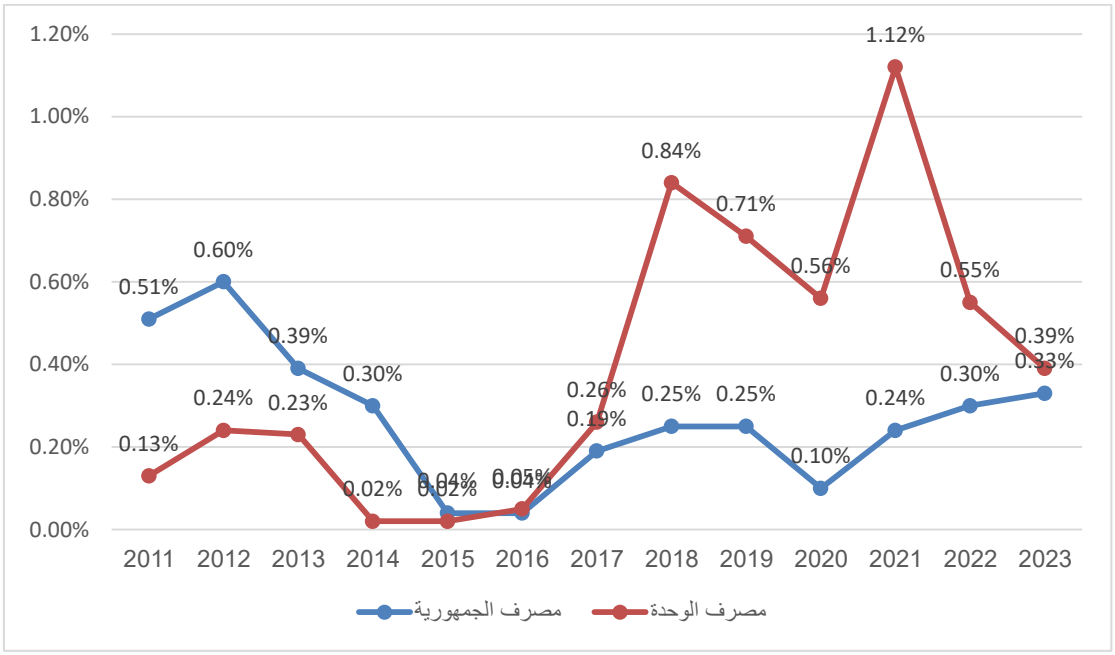

جدول رقم (7) يبين نسبة معدل العائد على اجمالي الودائع للمصرفين

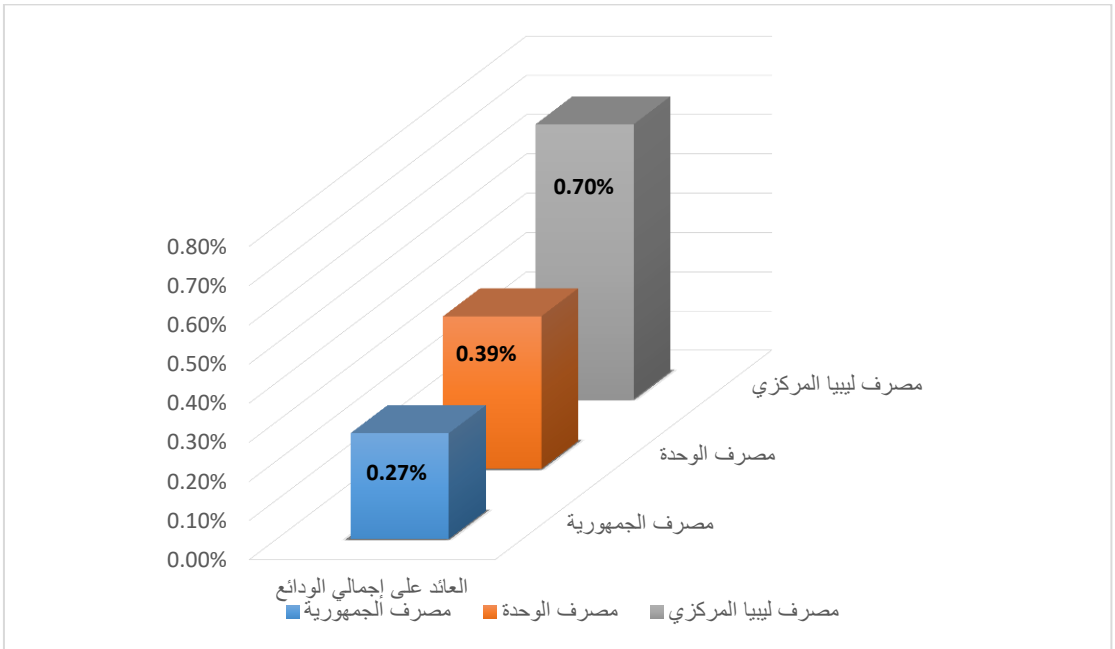

الشكل رقم (8) يبين مقارنة متوسط معدل العائد على إجمالي الودائع للمصرفين خلال السنوات (2011 - 2023) ومتوسط مصرف ليبيا المركزي.

4. **معدل هامش الربحPM** = صافي الربح بعد الضريبة /اجمالي الإيرادات

يقيس هامش الربح قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الأصول، وكلما كبر هامش الربح دل ذلك على كفاءة المصرف في خفض المصروفات والضرائب (طارق عبدالعال حماد: تقيم أداء البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية / مصر، 2003 ، ص84)

إذا كان مرتفعًا ← يدل على كفاءة عالية وربحية قوية.

إذا كان منخفضًا أو سالبًا ← يدل على ضعف في الأداء المالي أو ارتفاع التكاليف

جدول رقم (6) يبين نسبة معدل هامش الربح للمصرفين (للفترة 2011-2023)

السنوات	مصرف الجمهورية	مصرف الوحدة
1201	% 29.59	% 8.70
1220	% 30.50	% 10.11
1320	% 20.82	% 12.62
1420	% 18.62	% 0.94
2015	% 3.45	% 1.52
6201	% 3.74	% 3.18
2017	% 15.16	% 14.71
2018	% 12.37	% 26.19
2019	% 13.54	% 22.33
2020	% 7.08	% 22.67
2021	% 11.31	% 27.28
2022	% 13.97	% 18.01
2023	% 16.47	% 12.59
المتوسط	% 15.12	% 13.91

اعداد الباحث استنادا على القوائم المالية للمصارف قيد الدراسة عن الفترة الممتدة 2011 -2023

يتّضح من البيانات أن مصرف الجمهورية بدأ أداءه بمستوى قوي خلال عام 2011، حيث بلغ هامش الربح 29.59%، محققًا أرباحًا تقدّر بـ112 مليون دينار ليبي. وقد سجّل المصرف أعلى أرباح له خلال فترة الدراسة في سنة لاحقة، بلغت 150 مليون دينار ليبي بهامش ربح 30.5%. إلا أنه في عام 2012، بدأ مؤشر هامش الربح في التراجع، حيث سُجّل انخفاضٌ حادّ بين عامي 2014 و2016 ليصل إلى أدنى مستوياته بنسبة 3.45%. ويُعزى هذا التدهور جزئيًا إلى صدور القانون رقم (1) لسنة 2013، الذي نصّ على إلغاء التعامل بالفوائد الربوية، مما أثّر سلبًا على أرباح المصرف.

غير أن مصرف الجمهورية أظهر مؤشرات على التعافي بدءًا من عام 2017، وبلغ هامش الربح في عام 2023 نسبة 16.47%. وقد بلغ المتوسط العام لهامش الربح خلال فترة الدراسة 15.12%.

أما فيما يخص مصرف الوحدة، فقد كان أداؤه في عام 2011 ضعيفًا نسبيًا، حيث بلغ هامش الربح 8.70%. وحقق المصرف أعلى نسبة لهامش الربح في عام 2021، والتي بلغت 27.28%، بإجمالي أرباح قُدّرت بـ87 مليون دينار ليبي تقريبًا بعد استقطاع المخصصات والاحتياطيات. وعلى الرغم من تراجع الأداء خلال عامي 2015 و2016، فقد بدأ المصرف بتحقيق تحسّن ملحوظ اعتبارًا من عام 2017، بالتزامن مع الانقسام المؤسسي في مصرف ليبيا المركزي واعتماد المنطقة الشرقية على مصرف الوحدة كمصدر رئيسي للخدمات المصرفية. وبلغ المتوسط العام لهامش الربح للمصرف خلال فترة الدراسة 13.91%.

ونظرًا لعدم توفر بيانات موحدة لهامش الربح من مصرف ليبيا المركزي للمصارف المجمعة، فقد تم الاكتفاء بمقارنة أداء مصرف الجمهورية بمصرف الوحدة دون وجود مرجعية معيارية مركزية. ويُظهر التحليل أن أداء مصرف الجمهورية اتسم بالتذبذب، وإن كان متوسط هامش الربح لديه أعلى من مصرف الوحدة، إلا أن ذلك قد يشير إلى ضعف في إدارة التكاليف التشغيلية والسيطرة على الأصول. في المقابل، تميز مصرف الوحدة بقدرة أكبر على التعافي وتحقيق نمو تدريجي ونسبي في الاستقرار خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2021، ما يدل على تحسن السياسات التشغيلية.

وفي المجمل، يعكس تطوّر هامش الربح في المصرفين تفاوتًا واضحًا بين السنوات، متأثرًا بالظروف الاقتصادية والسياسات النقدية المحلية. ورغم التفوق النسبي لمصرف الجمهورية في المتوسط العام، فإن استقراريه الأداء كانت أكثر وضوحًا في مصرف الوحدة. ومع ذلك، يبقى كلا المصرفين بحاجة إلى تعزيز كفاءتهما التشغيلية وتحسين استراتيجيات إدارة التكاليف وتعظيم العوائد لضمان استدامة الربحية في المستقبل.

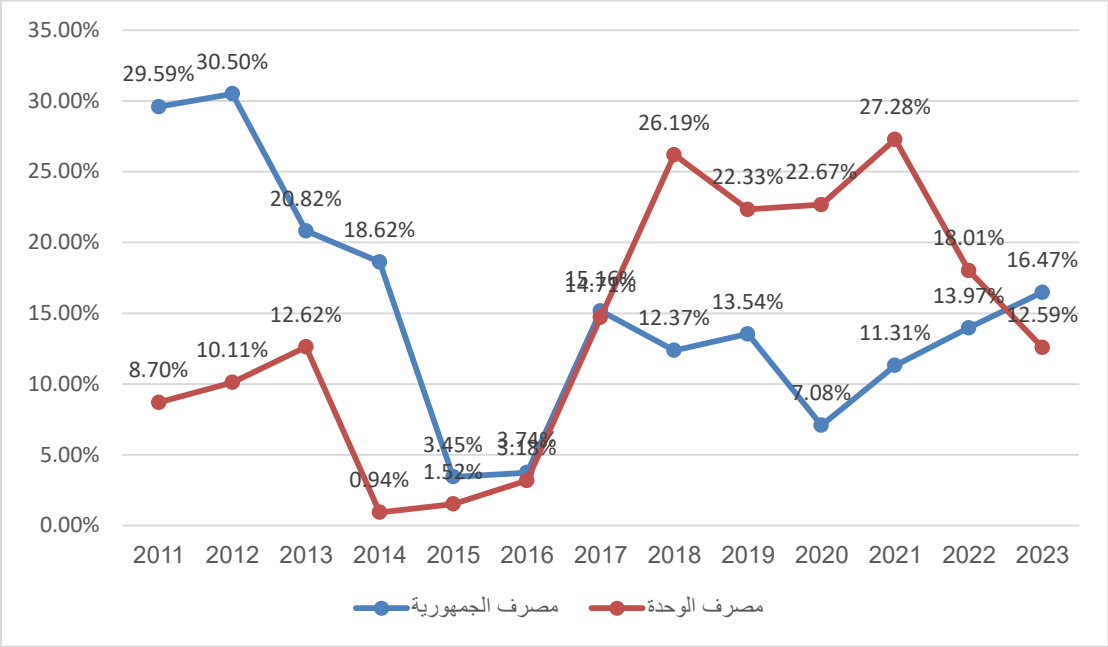

جدول رقم (9) يبين نسبة معدل العائد على اجمالي الودائع للمصرفين

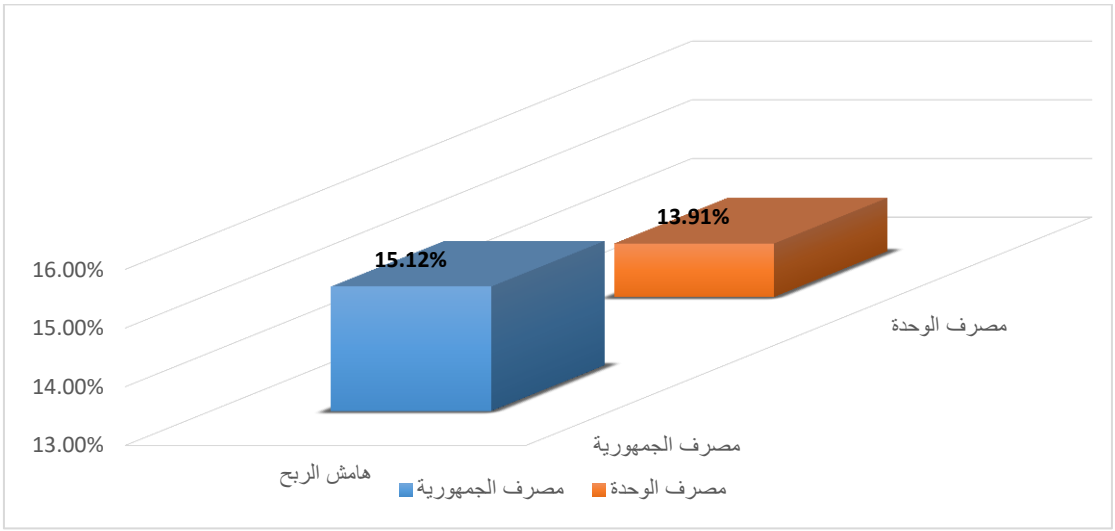

الشكل رقم (10) يبين مقارنة متوسط معدل العائد على إجمالي الودائع للمصرفين خلال السنوات (2011 -2023)

ثالثاً: مؤشرات السيولة

1. **: نسبة التداول:** تقيس نسبة التداول عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة.

نسبة التداول (Current Ratio) هي أحد المؤشرات المالية الرئيسية التي تقيس القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة .تعتبر النسبة الأعلى من 100%مؤشرًا إيجابيًا على سيولة المصرف، بينما النسبة الأقل قد تشير إلى مخاطر سيولة محتملة.

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

جدول رقم (7) يبين نسبة التداول للمصرفين (للفترة 2011-2023)

السنوات	مصرف الجمهورية	مصرف الوحدة
1201	% 105.7	% 88.79
1220	% 105.7	% 76.60
1320	% 105.8	% 90.67
1420	% 106.1	% 94.50
2015	% 106.3	% 81.36
6201	% 105.8	% 92.21
2017	% 105.3	% 100.20
2018	% 105.7	% 96.26
2019	% 106.5	% 98.23
2020	% 105.0	% 103.52
2021	% 105.1	% 110.91
2022	% 105.2	% 107.00
2023	% 104.6	100.27%
المتوسط	% 105.6	%95.43

اعداد الباحث استنادا على القوائم المالية للمصارف قيد الدراسة عن الفترة الممتدة 2011 -2023

يتضح من الجدول إن مصرف الجهورية أعلى نسبة كانت في سنة 2019 (106.5%)ويوجد به استقرار ملحوظ خلال 13 سنة، لم تنخفض النسبة أبدًا تحت 104.6%، وأعلى قيمة كانت 106.5%، يعني الفروقات هامشية جدًا، ومتوسط النسبة للسنوات المستهدفة للدراسة 105.6% وتعكس ان سياسة مصرف الجمهورية المحافظة على السيولة بحيث يضمن المصرف بقاء نسبة تغطية الأصول المتداولة بشكل دائم ، وهذا النوع من الاستقرار يوضح ان المصرف يتبع استراتيجية إدارة مالية ثابتة ومحافظة تهدف لضمان توافر السيولة وعدم الدخول في مخاطرات في استثمار هذه الأموال للحصول على أرباح أعلى .

اما مصرف الوحدة يتضح ان هناك تذبذب واضح في الأداء ، حيث كانت أقل قيمة كنت في سنة 2012 بلغت (76.60%) وتعني وجود فجوة في تغطية الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة ويحتاج للتغطية اما للأصول الثابتة او من خلال الاحتياطيات وتخفيض حقوق الملكية، وأعلى قيمة كانت في سنة 2021 وبلغت 110.91% وهذا التطور يعتبر تطور كبير والمتوسط الحسابي لسنوات الدراسة لمصرف الجمهورية بلغ 95.43% وهي أقل من 100% .

والفترة من 2011 إلى 2016 كانت صعبة على مصرف الوحدة ؛ ربما بسبب سوء إدارة السيولة أو الاعتماد على خصوم قصيرة الأجل بدون احتياطي كافي ومن 2017 فصاعدًا بدأ تحسن واضح في النسبة، ويبدو أنه تم اتخاذ

قرارات مالية حاسمة لإعادة ضبط الهيكل المالي ن تقليص الخصوم وزيادة الاحتياطي القانوني وإعادة العمل في أنواع المرابحة الإسلامية وتحسين جودة الأصول.

بسبب عدم حصولنا على نفس المؤشر في منشورات مصرف ليبيا المركزي اقتصرنا في مقارنة القدرة التنافسية على المصرفين مع بعضهم دون وجود معيار مصرف ليبيا المركزي.

مصرف الجمهورية الثبات في النسبة يعكس إدارة سيولة فعالة، لكنه قد يشير أيضًا إلى احتياطي سيولة أعلى من اللازم ربما على حساب الربحية

مصرف الوحدة التقلبات تدل على مخاطر سيولة أعلى، خاصة في سنوات مثل 2012 و2015.

التحسن الأخير (2020–2023) قد يكون نتيجة زيادة رأس المال العامل أو تراجع المطلوبات قصيرة الأجل.

مصرف الجمهورية أكثر استقرارًا، لكنه يضحي بفرص استثمارية لضمان السيولة.

مصرف الوحدة تحسن أداؤه حديثًا، لكنه يحتاج إلى سياسات لمنع التقلبات الحادة.

وعند مقارنة النسبة بالمعيار (1:2) فأن النسب المتحصل عليها لمصرف الجمهورية أفضل وفقا لهذا المعيار .

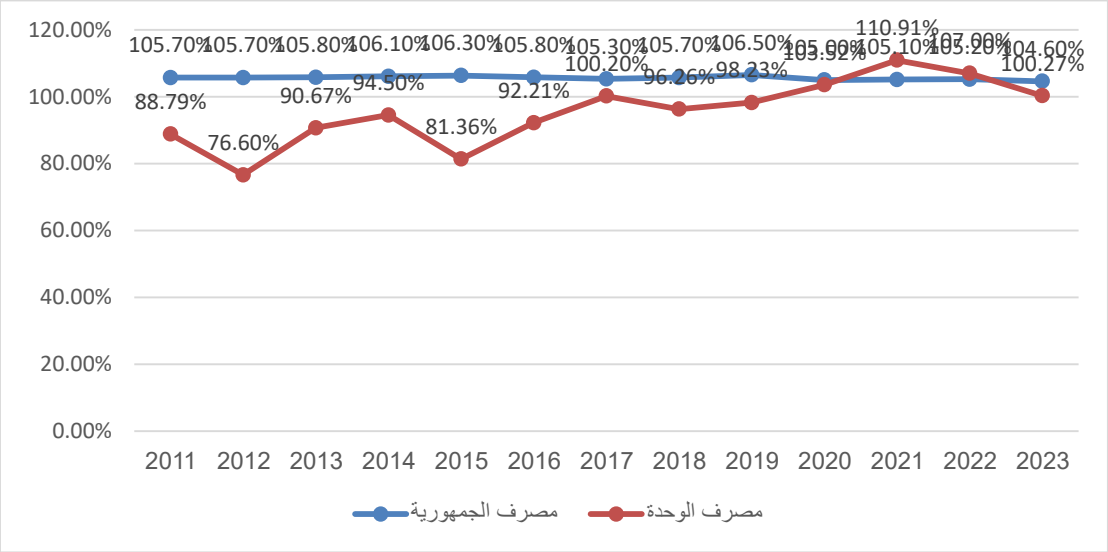

الشكل رقم (11) يبين نسبة التداول للمصرفين

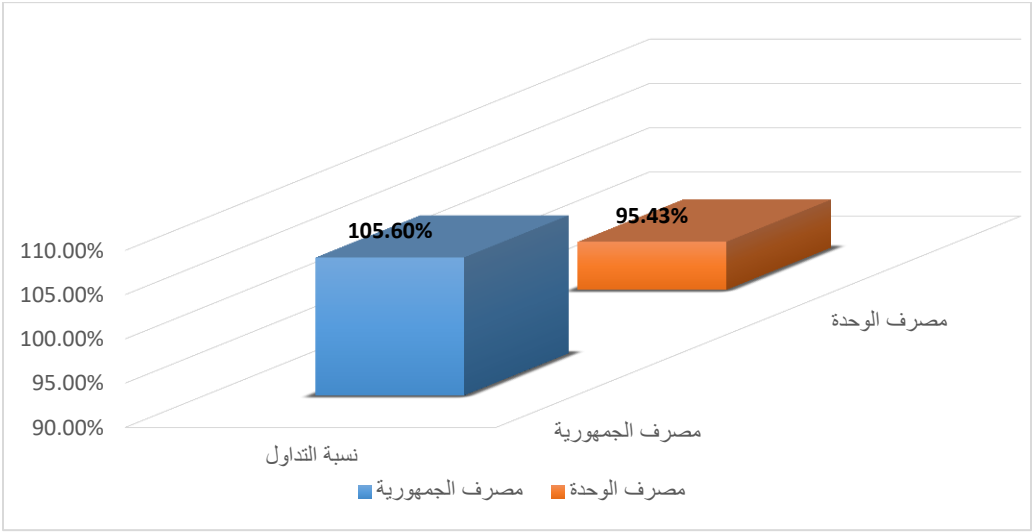

الشكل رقم (12) يبين مقارنة متوسط نسبة التداول للمصرفين خلال السنوات (2011 -2023)

2. نسبة السيولة الجاهزة = النقد في الصندوق والمصرف + أذونات الخزينة المركزية / الخصوم المتداولة

تقيس مدى قدرة المصرف على تغطية التزاماته القصيرة الأجل باستخدام أصوله السائلة الفورية فقط، دون الاعتماد على التحصيل أو تصفية أصول أخرى.

كلما ارتفعت النسبة، دلّ ذلك على مستوى مرتفع من الأمان والسيولة، ولكن النسبة المفرطة قد تعني تعطيل الأموال وعدم استثمارها بكفاءة.

جدول رقم (8) يبين نسبة السيولة الجاهزة للمصرفين (للفترة 2011-2023)

السنوات	مصرف الجمهورية	مصرف الوحدة
1201	% 25.02	% 74.69
1220	% 25.76	% 23.20
1320	% 25.20	% 41.48
1420	% 26.47	% 48.13
2015	% 32.42	% 51.09
6201	% 39.66	% 64.29
2017	% 40.48	% 79.42
2018	% 37.45	% 67.97
2019	% 54.07	% 78.22
2020	% 69.21	% 66.58
2021	% 65.26	% 58.75
2022	% 64.55	% 90.49
2023	% 62.75	% 75.28
المتوسط	% 43.72	%63.05

اعداد الباحث استنادا على القوائم المالية للمصارف قيد الدراسة عن الفترة الممتدة 2011 -2023

يتضح من الجدول رقم (8) أن اعلى نسبة السيولة الجاهزة لمصرف الجمهورية في سنة 2020 وبلغت (69.21%) ، وأقل نسبة كانت في سنة 2011 فبلغت (25.02%) وهذا يبين انخفاض كبير في السيولة لمقابلة الخصوم قصيرة الاجل وهي الودائع والالتزامات الاخرى ، وبلغ متوسط النسبة لمصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة (43.72%) .

2015–2017 بداية صعود تدريجي (من 32% إلى 40%) مما يدل على تحسن في الإدارة المالية أو تقليص الالتزامات قصيرة الأجل.

2018–2020 قفزة واضحة وصولًا إلى 69.21% في 2020، قد تكون ناتجة عن احتياطات احترازية بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية في ليبيا أو توقعات السوق.

2021–2023 استقرار نسبي فوق 60% يعكس توجه إداري للمحافظة على مستوى سيولة مرتفع لضمان مواجهة أي التزامات مفاجئة.

وكذلك يتضح من الجدول رقم () أن اعلى نسبة لمعدل السيولة الجاهزة لمصرف الوحدة بلغت (90.49%) في سنة 2022وهي نسبة ممتازة لمجابهة طلبات المودوعين من السيولة في حال طلب ودائعهم، وأقل نسبة كانت في سنة 2012 فبلغت (23.20%) كذلك يتضح تباين هذه النسبة خلال سنوات الدراسة ، وبلغ متوسط النسبة لمصرف الوحدة خلال سنوات الدراسة (63.05%).

2012 هبوط حاد إلى 23.2% مما يشير إلى سحب سيولة أو ضغط على الأصول السائلة، وربما خلل في إدارة النقد.

2016–2013 ارتفاع تدريجي يشير إلى تحسن في إدارة السيولة وزيادة الاعتماد على أدوات مالية سريعة التسييل.
2019–2017 مستويات مرتفعة (حتى 79%) تعكس سياسة نقدية محافظة وقوية.
2022–2020 تذبذب خفيف ولكن بنسبة سيولة عالية جدًا (حتى 90.49%) د تُفسر على أنها استجابة لأزمة (مثل كورونا والتوترات المالية المحلية).
عند مقارنة المصرفين من حيث المتوسط العام يتبين ان مصرف الجمهورية43.72% ومصرف الوحدة63.05% ، ومن حيث الاستقرار مصرف الجمهورية أعلى استقرار نسبياً وتذبذب في مصرف الوحدة ومن حيث أعلى نسبة مصرف الجمهورية69.21% (2020) ومصرف الوحدة 90.49% (2022) .

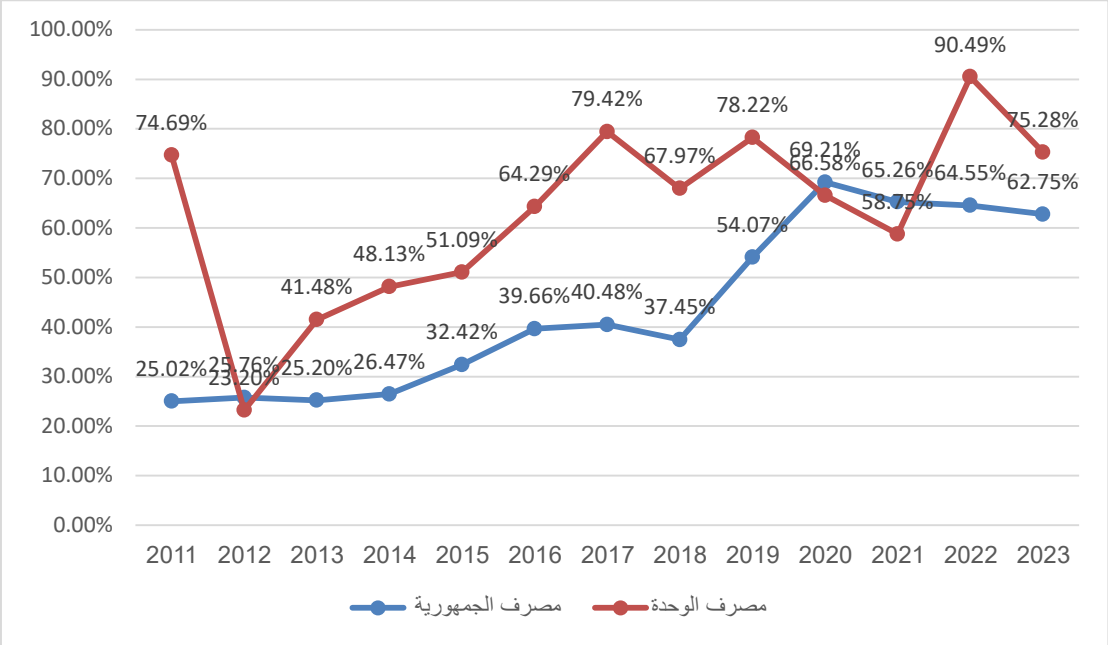

الشكل رقم (13) يبين نسبة السيولة الجاهزة للمصرفين

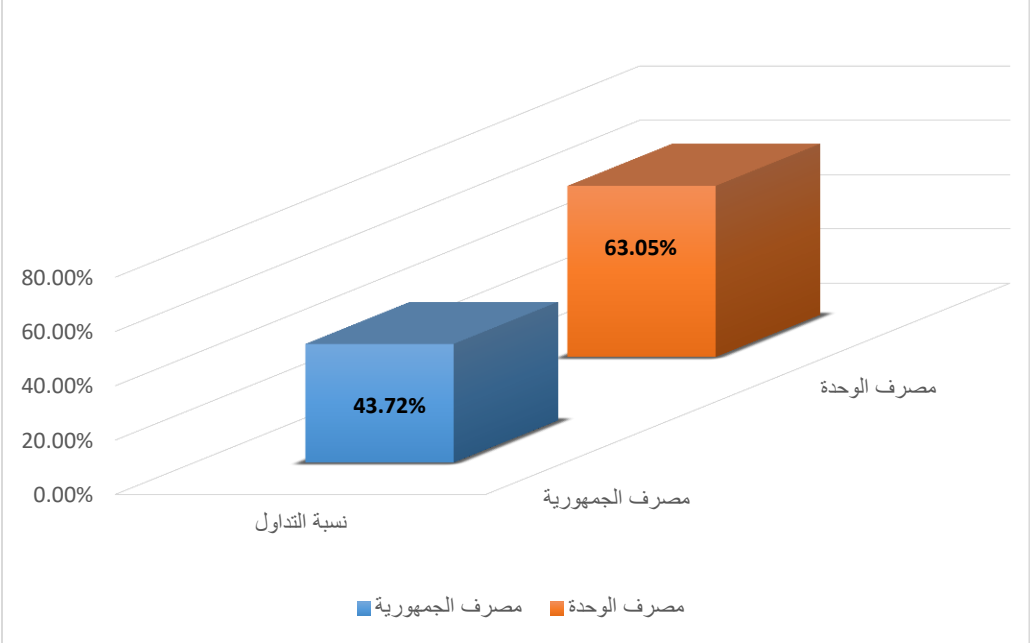

الشكل رقم (14) يبين مقارنة متوسط نسبة السيولة الجاهزة للمصرفين خلال السنوات (2011 -2023)

3. إجمالي الودائع / اجمالي الأصول

تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تمول اصوله من توظيف الودائع

جدول رقم (9) يبين نسبة إجمالي الودائع على الاصول للمصرفين (للفترة 2011-2023)

السنوات	مصرف الجمهورية	مصرف الوحدة	مؤشـرات مصـرف ليبيـا المركزي
1201	% 78.37	% 70.07	-
1220	% 81.13	% 85.56	%80.8
1320	% 80.35	% 77.30	%84.9
1420	% 73.50	% 76.22	%83.1
2015	% 68.01	% 71.02	%79
6201	% 71.45	% 75.68	%80.6
2017	% 73.32	% 71.76	%82.4
2018	% 65.50	% 72.64	%80
2019	% 69.49	% 75.10	%79.3
2020	% 75.16	% 53.60	%81
2021	% 63.24	% 68.21	%67.7
2022	% 67.85	% 61.19	%68.7
2023	% 72.75	% 70.07	%79.4
المتوسط	% 72.32	% 71.43	%78.91

اعداد الباحث استنادا على القوائم المالية للمصارف قيد الدراسة عن الفترة الممتدة 2011 -2023

يتضح من الجدول رقم (9) أن اعلى نسبة اجمالي الودائع الى اجمالي الاصول لمصرف الجمهورية في سنة 2012 وبلغت (81.13%)، وأقل نسبة كانت في سنة 2021 فبلغت (63.24%) ، وبلغ متوسط النسبة لمصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة (70.79%).

مصرف الوحدة متقارب مع مصرف الجمهورية بالرغم من وجود تذبذب واضح في سنة 2020 وهبوط في النسبة حيث وصلت (53.60%) ، وكانت أعلى نسبة في سنة 2012 فبلغت 85.56% والمتوسط لسنوات الدراسة لمصرف الوحدة 71.43%

مصرف الجمهورية أظهر استقرارًا نسبيًا على مدى السنوات، بنسبة تراوحت بين 63% و81.%

مصرف الوحدة شهد تذبذبات حادة، خاصة سنة 2020، حيث انخفضت النسبة إلى 53.60%وهي الأدنى بين كل السنوات والمصارف.

مصرف الجمهورية أكثر مرونة واستقرارًا في تمويل الأصول من الودائع مقارنة بالوحدة.

مصرف الوحدة يحتاج إلى إعادة هيكلة أو تحسين سياسات السيولة خاصة في أوقات الأزمات.

كلا المصرفين أقل من المركزي بحوالي 6-8 نقاط مئوية.

مصرف الوحدة أبعد عن المعيار مما يدل على ضعف في توظيف الودائع أو ضعف في إدارة السيولة.

الجمهورية أقرب لمستوى المركزي، ما يعني أنه أكثر استقرارًا وأداءً في التمويل الذاتي.

المركزي يشير إلى أن المستوى العام للمصارف المحلية المجمعة محليًا يدور حول 80%، وأي مصرف أقل من ذلك قد يعاني من ضعف في كفاءة التوظيف أو الاعتماد الزائد على مصادر تمويل غير مستقرة.

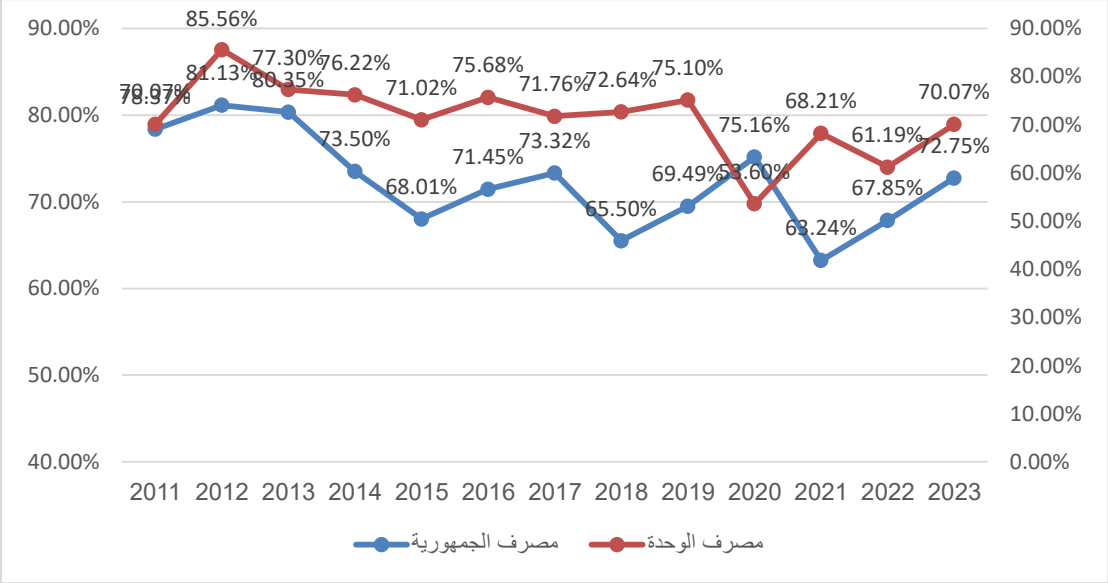

الشكل رقم (15) يبين نسبة اجمالي الودائع الى الاصول للمصرفين

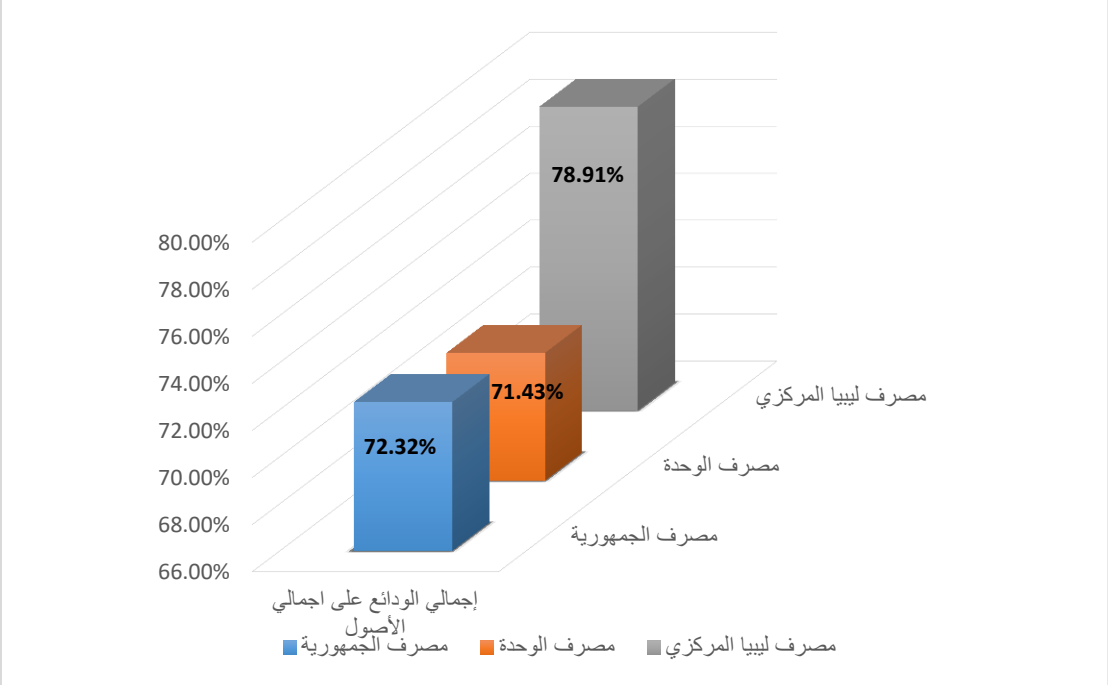

الشكل رقم (16) يبين مقارنة متوسط معدل إجمالي الودائع على إجمالي الأصول للمصرفين خلال السنوات (2011 -2023) ومتوسط مصرف ليبيا المركزي.

4. الاصول السائلة / اجمالي الأصول

الأصول السائلة = الخزينة +صكوك بالمقاصة + ارصدة لدى مصارف محلية + ودائع لدى المصارف

جدول رقم (10) يبين نسبة النقدية وشبه النقدية الى الاصول للمصرفين(للفترة 2011-2023)

السنوات	مصرف الجمهورية	مصرف الوحدة	مؤشرات مصرف ليبيا المركزي
1201	% 23.54	% 26.60	%73
1220	% 24.24	% 7.75	%68.6
1320	% 23.72	% 17.57	%71
1420	% 24.81	% 17.68	%67.8
2015	% 30.34	% 18.00	%60.2
6201	% 37.33	% 23.72	%60.8
2017	% 38.29	% 33.34	%72.8
2018	% 35.26	% 28.79	%74.3
2019	% 50.52	% 37.56	%71.9
2020	% 65.55	% 44.95	%72.1
2021	% 61.78	% 39.91	%68.2
2022	% 61.01	% 58.49	%66.7
2023	% 59.59	% 46.08	%66.9
المتوسط	% 41.23	%30.80	%68.79

اعداد الباحث استنادا على القوائم المالية للمصارف قيد الدراسة عن الفترة الممتدة 2011 -22023

يتضح من الجدول رقم (10) أن اعلى نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول لمصرف الجمهورية في سنة 2020 وبلغت (65.55%)، وأقل نسبة كانت في سنة 2011 فبلغت (23.54%) ، وبلغ متوسط النسبة لمصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة (41.23%).

وكذلك يتضح من الجدول رقم ( ) أن اعلى نسبة تداول لمصرف الوحدة بلغت (58.49%) في سنة 2022 ، وأقل نسبة كانت في سنة 2012 فبلغت (7.75%) ، وبلغ متوسط النسبة لمصرف الوحدة خلال سنوات الدراسة (30.80%).

وكانت النسبة خلال فترة الدراسة للمصارف التجارية متجمعة وفقا لمنشورات مصرف ليبيا المركزي ما بين (60.2 – 74.3%) .

مصرف الجمهورية: فجوة كبيرة مقارنة بالمركزي (تقريباً 50% في 2011) ، وتدريجيا تقلصت الفجوة لتصل إلى أقل من 10% بعد 2020 هذا يعكس تحسين كبير في إدارة السيولة والاحتياطيات.

أما مصرف الوحدة واجه فجوة أكبر، خصوصاً في السنوات الأولى (أكثر من 60% في 2012)، رغم التحسن في السنوات الأخيرة، لا يزال أداؤه أقل من الجمهورية من حيث تقليص الفجوة ،تقارب ملحوظ في 2022 (فقط 8.21%) لكنه تراجع قليلاً في 2023.

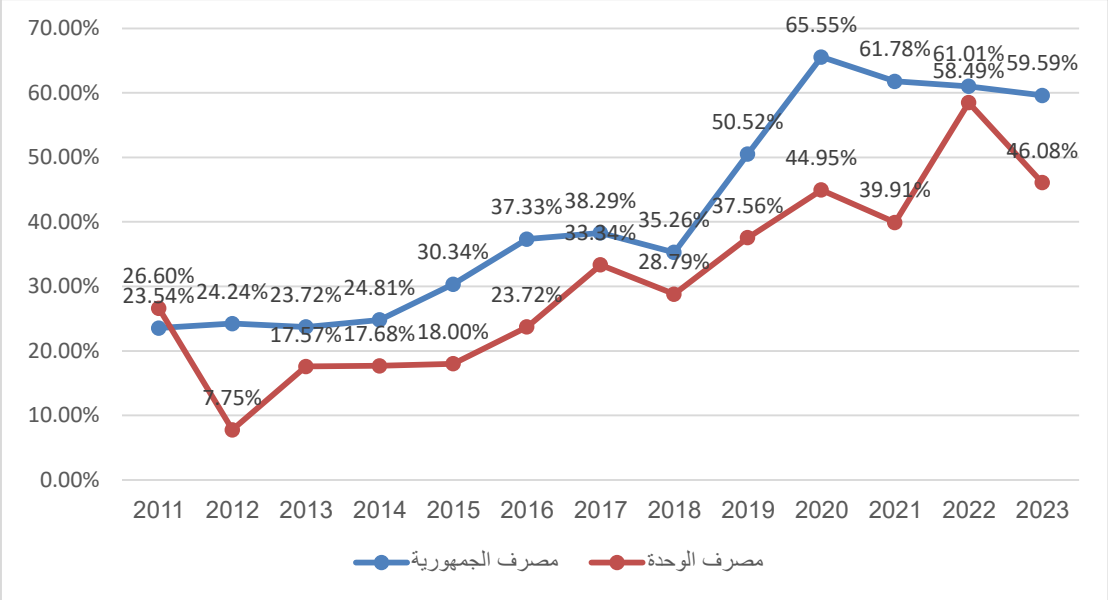

جدول رقم (17) يبين نسبة النقدية وشبه النقدية الى الاصول للمصرفين

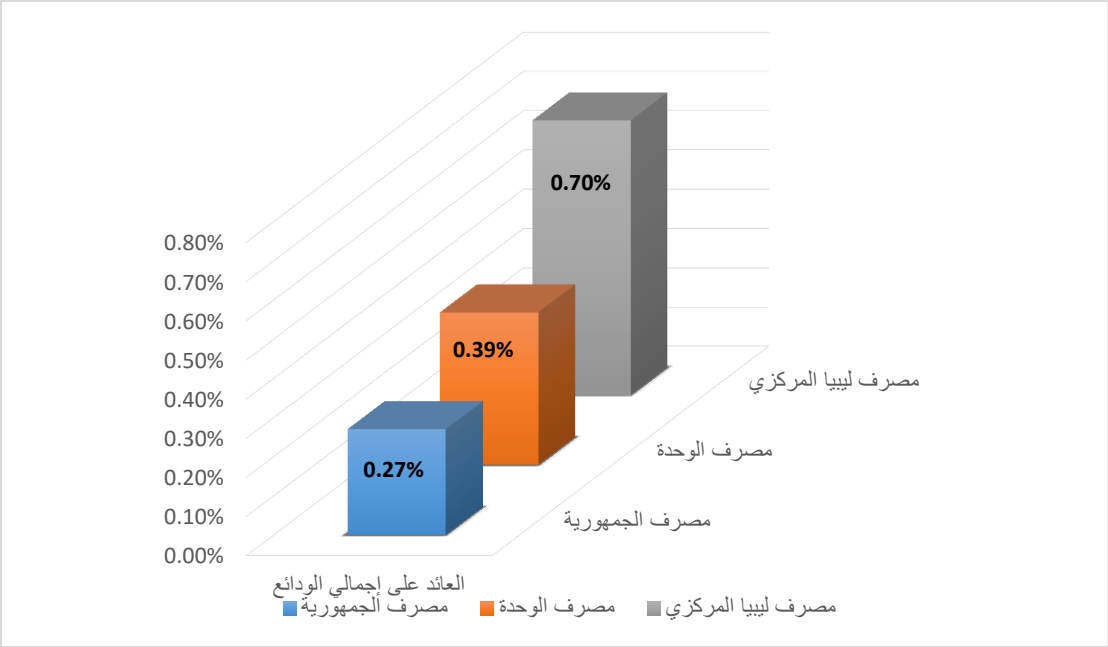

الشكل رقم (18) يبين مقارنة متوسط معدل العائد على إجمالي الودائع للمصرفين خلال السنوات (2011 - 2023) ومتوسط مصرف ليبيا المركزي.

ثالثا : مؤشرات توظيف الأموال Investine Indicateus

تقيس هذه النسب مدى كفاءة المصرف في توظيف الأموال المتاحة والعائد الذي حققه نتيجة لاستثمار في شتى المجالات، ومن بين اهم النسب التي تقيس كفاءة المصرف في توظيف الأموال ويمكن تقديمها كما يأتي :(الحمداني2013 ، 87:85)

1. إجمالي القروض / إجمالي الاصول

تبين هذه النسبة **مستوى اعتماد المصرف على منح القروض كمصدر رئيسي لتوظيف أصوله** .وكلما ارتفعت النسبة يشير أن المصرف يستخدم نسبة كبيرة من أصوله في القروض، وهذا قد يدل على نشاط ائتماني قوي و فيه مخاطرة عالية.

جدول رقم (11) يبين نسبة إجمالي القروض / اجمالي الاصول للمصرفين

السنوات	مصرف الجمهورية	مصرف الوحدة	مؤشـرات مصـرف ليبيـا المركزي
1201	% 19.16	% 17.86	%19.7
1220	% 21.82	% 22.55	%19.1
1320	% 26.31	% 17.08	%18.3
1420	% 28.06	% 23.34	%21
2015	% 29.71	% 21.20	%22.4
6201	% 25.17	% 16.46	%18.1
2017	% 21.05	% 12.99	%15
2018	% 19.12	% 12.53	%14.1
2019	% 20.40	% 15.04	%15.1
2020	% 19.68	% 16.55	%13.5
2021	% 20.36	% 17.29	%14.4
2022	% 22.39	% 22.66	%15.5
2023	% 26.35	% 29.48	%18
المتوسط	% 23.05	%18.86	%17.25

يتضح من الجدول رقم (11) أن اعلى نسبة إجمالي القروض على اجمالي الاصول لمصرف الجمهورية في سنة 2015 وبلغت (29.71%) وانخفضت قليلا في سنة 2016، وأقل نسبة كانت في سنة 2018 فبلغت (19.12%) وهذا يبين انخفاض القروض، وبلغ متوسط النسبة لمصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة (23.05%) ويتضح ذلك في الشكل رقم .

وكذلك يتضح من الجدول رقم () أن اعلى نسبة لمعدل إجمالي القروض على اجمالي الاصول لمصرف الوحدة بلغت (29.48%) في سنة 2023 ، وأقل نسبة كانت في سنة 2018 فبلغت (12.53%) ، وبلغ متوسط النسبة لمصرف الوحدة خلال سنوات الدراسة (18.86%).

وتبين في تقارير مصرف ليبيا المركزي خلال سنوات الدراسة ان نسبة إجمالي القروض على اجمالي الاصول للمصارف التجارية (13.5% إلى 22.4) للمصارف التجارية.

مصرف الجمهورية أكثر جرأة في منح القروض مقارنة بالمصرف المركزي، بينما مصرف الوحدة كان أكثر تحفظًا في معظم السنوات (خاصة 2016-2018).

في 2023، تجاوزت نسبة مصرف الوحدة (29.48%) نسبة مصرف الجمهورية (26.35%)، وهو تحول ملحوظ في الاستراتيجية.

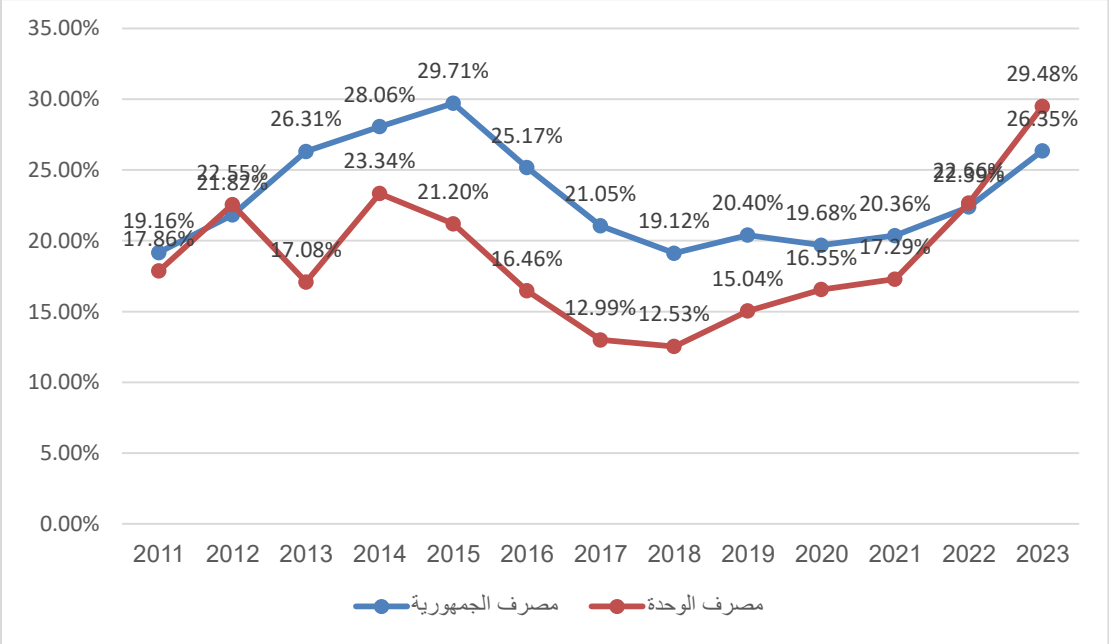

جدول رقم (19) يبين نسبة إجمالي القروض / اجمالي الاصول للمصرفين

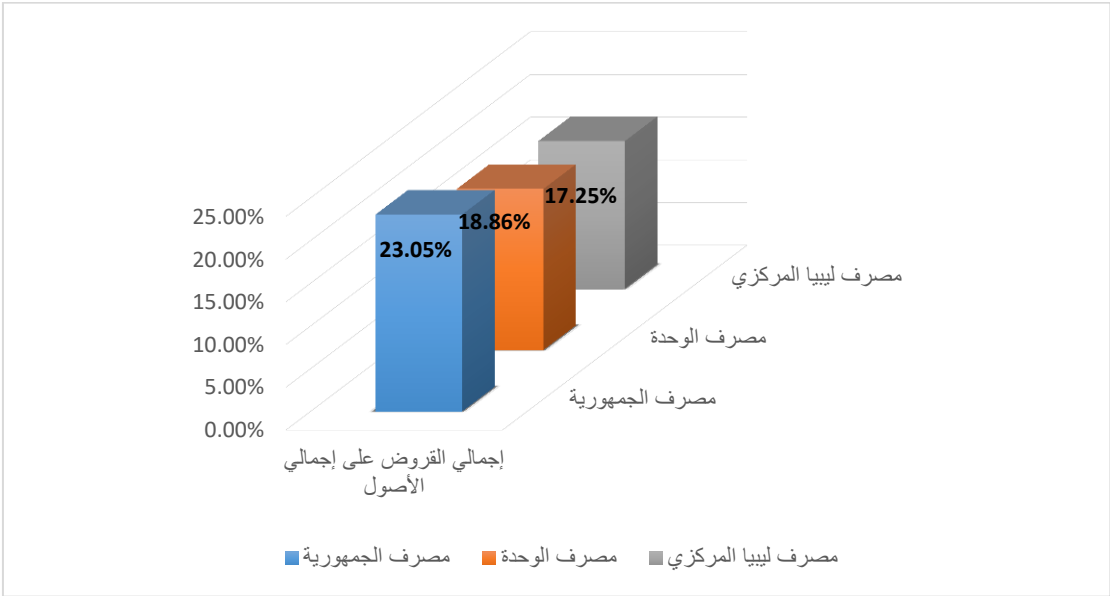

الشكل رقم (20) يبين مقارنة متوسط إجمالي القروض على إجمالي الاصول للمصرفين خلال السنوات (2011 -2023) ومتوسط مصرف ليبيا المركزي.

2. اجمالي الاستثمارات / اجمالي الودائع

تعتبر هذه النسبة قياساً لمدى ما استخدام الودائع بجميع أنواعها في الاستثمارات من أجل الحصول على أرباح أكثر.

عندما تكون النسبة عالية تشير إلى إن المصرف نشيط في استثمار الأموال،أما عندما تكون منخفضة تشير إلى المصرف محتفظ بأغلب الودائع بدون استثمارها، وهذا ممكن يكون لأسباب مثل الحذر أو ضعف الفرص الاستثمارية.

جدول رقم (12) يبين نسبة إجمالي الاستثمارات / إجمالي الودائع للمصرفين

السنوات	مصرف الجمهورية	مصرف الوحدة
1201	% 1.08	% 1.38
1220	% 0.96	% 1.31
1320	% 0.95	% 0.96
1420	% 1.05	% 1.21
2015	% 1.16	% 7.36
6201	% 0.99	% 6.73
2017	% 0.88	% 5.29
2018	% 0.99	% 5.39
2019	% 1.02	% 0.85
2020	% 0.85	% 0.81
2021	% 0.98	% 1.05
2022	% 0.90	% 0.73
2023	% 0.81	% 0.79
المتوسط	% 0.97	%2.60

يتضح من الجدول رقم (12) أن اعلى نسبة إجمالي الاستثمارات على الودائع لمصرف الجمهورية في سنة 2015 وبلغت (1.16%) وفي هذه السنة انخفضت الودائع، وأقل نسبة كانت في سنة 2023 فبلغت (0.81%) ، وبلغ متوسط النسبة لمصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة (0.97%).

واتضح أن النسبة مستقرة وقليلة التغير على مدى سنوات الدراسة، مما يشير إلى أن المصرف يحافظ على سياسة استثمارية ثابتة ويبدو أنه يتبنى نهج منخفض المخاطر في استثمار ودائعه.

وكذلك يتضح من الجدول رقم ( ) أن اعلى نسبة لمعدل إجمالي الاستثمارات على الودائع لمصرف الوحدة بلغت (7.36%) في سنة 2015 وهي السنة التي كانت فيها الودائع منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة والتالية لها، وأقل نسبة كانت في سنة 2022 فبلغت (0.73%) ، وبلغ متوسط النسبة لمصرف الوحدة خلال سنوات الدراسة (2.60%) ووجود انحراف كبير في السنوات في الانخفاض والارتفاع.

وجود طفرة قوية بين 2015 - 2018، حيث تجاوزت النسبة 5%، وهو ارتفاع ملحوظ مقارنة بالمعدلات الطبيعية ،بعد 2018، نلاحظ انخفاضًا كبيرًا إلى ما دون 1%، ما يعكس تحولًا واضحًا في السياسة الاستثمارية أو ربما ظروف اقتصادية قاهرة.

مصرف الجمهورية يُظهر سياسة استثمارية محافظة ومنتظمة، مما يبعث على الثقة في إدارة السيولة. أما مصرف الوحدة، فرغم ارتفاع المتوسط، إلا أن التذبذب الحاد يُشير إلى **عدم استقرار في النهج الاستثماري**، وهو ما قد يرتبط بفرص استثمارية مؤقتة أو تغيّرات داخلية في استراتيجيات المصرف..

ولعدم توفر هذه النسبة في منشورات مصرف ليبيا المركزي لم نقم بمقارنتها بها للتوضيح قدرة المصرفين من المصارف التجارية ككل في ليبيا .

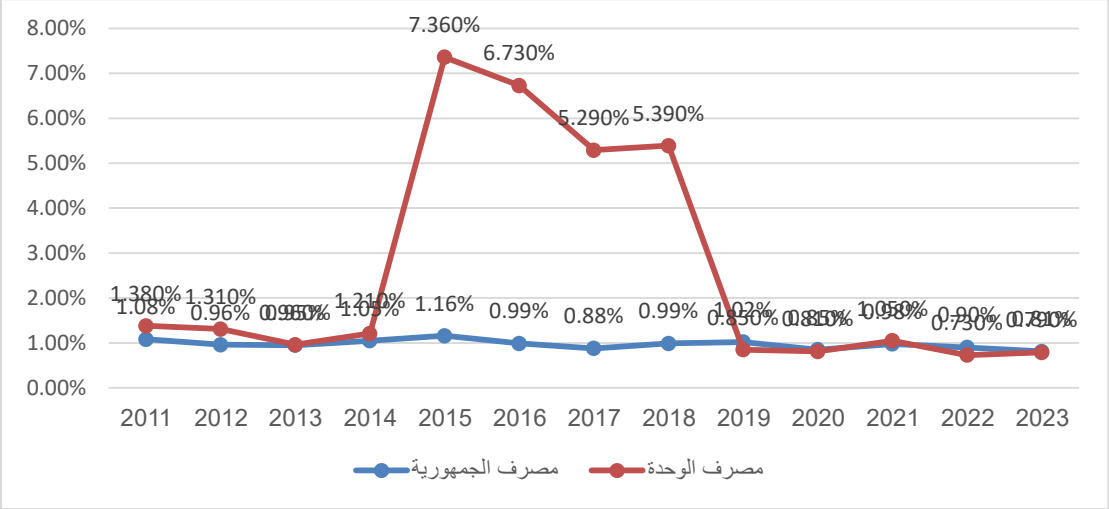

الشكل رقم (21) يبين نسبة إجمالي الاستثمارات / إجمالي الودائع للمصرفين

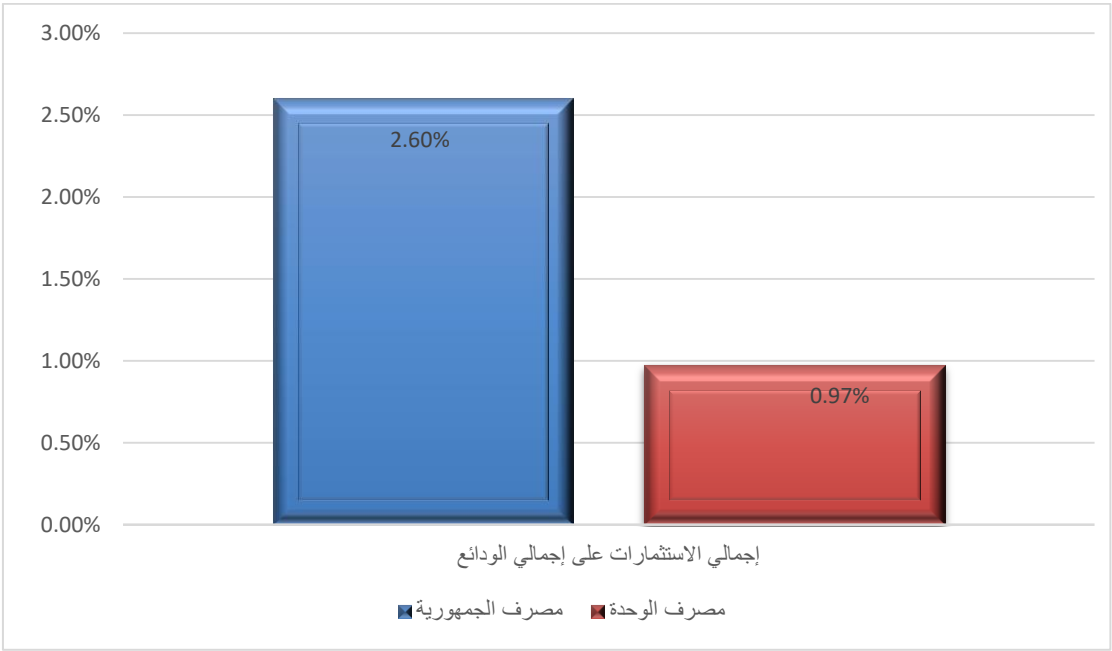

الشكل رقم (22) يبين مقارنة متوسط إجمالي القروض على إجمالي الاصول للمصرفين خلال السنوات (2011- 2023) .

النتائج

من التحليل المالي لميزانيات مصرف الجمهورية ومصرف الوحدة تحصلنا على النتائج التالية :

1. سجل مصرف الجمهورية نسبة سيولة سريعة أدنى من المتوسط المجمّع للمصارف التجارية الليبية، مما يشير إلى محدودية قدرته على مواجهة الالتزامات الفورية، جاءت نتائج مصرف الوحدة أعلى نسبيًا، ولكنها تظل قريبة من متوسط السوق، ما يعكس تحسّنًا نسبيًا في إدارة السيولة قصيرة الأجل.
2. جاءت نسبة التداول في المصرفين أدنى من المتوسط العام للقطاع، ما يعكس ضعفًا مشتركًا في هيكل الأصول المتداولة وقدرتها على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل. هذه النتائج تشير إلى ضرورة تحسين جودة الأصول المتداولة وتعزيز مراكز السيولة.

3. أظهر مصرف الجمهورية أداءً أقرب إلى متوسط القطاع المصرفي الليبي في العائد على حقوق الملكية، ما يعكس كفاءة معتدلة في توظيف حقوق الملكية، بينما جاء أداء مصرف الوحدة دون هذا المتوسط بشكل واضح، مما يدل على ضعف نسبي في تعظيم عوائد المساهمين مقارنة بالمصارف التجارية الأخرى.
4. تفوق مصرف الجمهورية نسبيًا على المتوسط المجمّع في العائد على الأصول، مما يدل على فاعلية في إدارة الأصول لتحقيق العوائد. أما مصرف الوحدة فسجل نتائج دون المتوسّط، ما يؤكد محدودية كفاءة استخدام الأصول وتحقيق الأرباح.
5. سجل مصرف الجمهورية نسبة قريبة من المتوسط العام للقطاع في نسبة القروض إلى الودائع ما يشير إلى سياسة إقراض منضبطة توازن بين النمو والاحتياط. بينما تجاوزت هذه النسبة في مصرف الوحدة المتوسط المرجعي، ما يعكس توجهًا أكثر مخاطرة قد يؤثر سلبًا على السيولة والملاءة.
6. أظهرت النتائج التزام المصرفين بمستوى معقول من كفاية رأس المال، مع تفوق مصرف الجمهورية مقارنة بالمتوسط العام للقطاع. هذا يشير إلى توفر هامش أمان رأسمالي أكبر لديه، مقارنة بمصرف الوحدة الذي يحتاج إلى دعم إضافي لمجابهة التوسع في الإقراض.
7. كفاءة توظيف الأصول بالقروض أظهر مصرف الجمهورية نشاطًا ائتمانيًا أكبر بمتوسط (23.05%) خلال فترة الدراسة مقارنة بمصرف الوحدة (18.86%)، ما يعكس توجهًا استراتيجيًا أكثر جرأة في منح القروض، مع تحوّل لافت في 2023 لصالح مصرف الوحدة الذي بلغ أعلى نسبة له (29.48%)، متجاوزًا بذلك مصرف الجمهورية.
8. استثمار الودائع اتّبع مصرف الجمهورية سياسة استثمارية مستقرة ومحافظة بمتوسط (0.97%)، في حين شهد مصرف الوحدة تذبذبًا حادًا (متوسط 2.60%) مع طفرة بين 2015–2018 ثم تراجع حاد لاحقًا، ما يشير إلى غياب الاستقرار الاستثماري أو تغيرات استراتيجية متكررة.

التوصيات

1. على مصرفي الجمهورية والوحدة اتخاذ خطوات جادة لرفع نسبة كفاية رأس المال إلى المستويات المستهدفة من قبل مصرف ليبيا المركزي، من خلال إعادة هيكلة رأس المال، ورفع المخصصات، وتشجيع الاحتفاظ بالأرباح، بما يعزز من قدرة المصرفين على مواجهة المخاطر غير المتوقعة.
2. توصي الدراسة بضرورة اعتماد آليات فعالة لإدارة السيولة قصيرة الأجل وفق معايير بازل III، بما في ذلك استخدام نماذج التنبؤ بالتدفقات النقدية، وتقوية نسب السيولة الجاهزة دون الإضرار بكفاءة التوظيف.
3. ينبغي إعادة توزيع هيكل الأصول المتداولة لتقليل الاعتماد المفرط على الأصول غير السائلة، وتوجيه جزء أكبر من الودائع نحو أنشطة ائتمانية مدروسة واستثمارات منخفضة المخاطر. هذا التوجه يدعم استقرار نسب التداول ويحسّن من جودة الأصول
4. تطوير آليات الحوكمة الداخلية، عبر تفعيل أدوار لجان التدقيق والمخاطر، والالتزام بمعايير الإفصاح المالي والرقابي وفقًا لدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، لا سيما في ظل تزايد التحديات المرتبطة بالشفافية والامتثال.
5. ضرورة رقمنة العمليات المالية وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الإلكترونية، بما يُسهم في خفض التكاليف التشغيلية، وتحسين الوصول إلى العملاء، وزيادة الكفاءة التشغيلية، وذلك ضمن التوجه الوطني نحو الحوكمة الإلكترونية والتمويل الرقمي.
5. يوصى بوضع سياسة ائتمانية تستند إلى تصنيف المخاطر وربط الائتمان بمحددات التنمية الاقتصادية، بما يعزز دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويتماشى مع مساعي الدولة لتنويع الاقتصاد الوطني.
7. على المصرفين مراجعة سياساتهما الاستثمارية بما يحقق التوازن بين العائد والمخاطر، والعمل في إطار تكاملي مع السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي، بما يضمن تقليل التقلبات المرتبطة بسعر الصرف والسيولة.
8. يُقترح اعتماد نظام رقابي داخلي يعتمد على مؤشرات الأداء الرقابية (KPIs) المستندة إلى تعليمات المصرف المركزي ما بعد 2021، وتحديثها دوريًا وفقًا لتطورات السوق المصرفي الليبي.
9. تعزيز الشمول المالي ودعم الانتشار الجغرافي للمصرفين من خلال فتح فروع جديدة في المناطق النائية وتبني نماذج مصرفية ميسرة مثل الصيرفة المتنقلة أو الوكلاء المصرفيين، بما يتماشى مع أهداف استراتيجية الشمول المالي المعتمدة رسميًا في ليبيا بعد 2021.

10. في ضوء توجه مصرف ليبيا المركزي نحو تعزيز الشفافية، يُوصى بإدراج أبعاد الاستدامة والحوكمة ضمن التقارير السنوية للمصرفين، بما يعكس الالتزام بالمعايير الدولية (ESG) ويُحسن من صورة المصرفين أمام الجهات التنظيمية والمستثمرين.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

1- اسميو، منى حسن، & غيث، الصادق حسين. (2020). الأداء المالي للمصارف: الاختلاف في طرق القياس وتنوع المتغيرات المؤثرة (دراسة تحليلية مقارنة للدراسات السابقة 2000–2020). مجلة آفاق اقتصادية، 6(12)، 266–269.

2- البرعصي، عبدالسلام حسين، الجازوي، صالح أبوبكر، & العشيبي، منصور محمد. (2018). تقييم أداء القطاع المصرفي الليبي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية. مجلة جامعة بنغازي العلمية، 31(2)، 38–68.

3- التواتي، أحمد بلقاسم. (2021). تقييم تأثير القانون رقم 1 لسنة 2013م على أداء المصارف التجارية الليبية باستخدام نموذج :PATROL دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية. مجلة الدراسات الاقتصادية، 4(4)، 111–124

4- الحمداني،محمد مجيد جواد(2013) قياس أثر الصيرفة الالكترونية في مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية، دراسة تطبيقية للفترة 2000-2011، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،العراق

5- زياد رمضان – محفوظ جودة – اتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك -2013 – الطبعة الرابعة– دار وائل – عمال – الأردن: ص290).

6- كريم، إبراهيم كامل بريدان. (2024). تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية باستخدام نموذج :PATROLدراسة تطبيقية مقارنة بين مصرف الوحدة والجمهورية والمصرف المتحد للتجارة والاستثمار للفترة 2020–2022. مجلة الأصالة، 2(10).

7- شحاته السيد شحاته: التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية. دار التعليم الجامعي 2018. ص127).

8- شويقي، يوسف عبد الله، أعمر، صالح عبد الرحيم، & حسن، أحمد محمد. (2023). تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة أجدابيا باستخدام نسب الربحية. مجلة البيان العلمية، (15)، 86–100 . https://doi.org/10.37375/bsj.vi15.1762

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- Abofaied, A. (2017). Evaluation of Bank's Performance by using Balanced Scorecard: Practical Study in Libyan Environment. International Journal of Business and Management, 5(1), 1–14 .

2- Alavi, F. (2023). Literature review on factors affecting financial performance. International Journal of Business and Management, 12(6), 118–130. https://doi.org/10.5539/ijbm.v12n6p118

3- Al-Kassar, T., & Kouachi, M. (2015). Dur muʾashirat al-nisab al-māliyya fī taqwīm al-adāʾ wa-al-tanabbuʾ bi-al-fashal al-mālī lil-sharikāt [The role of financial ratio indicators in performance evaluation and predicting financial failure of companies]. Al-Bahith Al-Iqtisadi, 3(3), 9–30.

4- Alrafadi, K. M. S. (2020). Evaluating Performance of Libyan Banks Using CAMEL Model. European Journal of Business and Management Research, 5(5), 1–8

5- Central Bank of Libya. (2024, December 3). Central Bank of Libya issues comprehensive banking sector governance manual

6- Eni, Y. (2021). Systematic literature review for performance business evaluation and company finance with Economic Value Added (EVA) analysis. Journal of Management Information and Decision Sciences, 24(S1), 1–8.

7- IMF. (2023, June). Libya: Article IV Consultation—Press Release; Staff Report. International Monetary Fund
8- Investopedia. (2010, September 7). 6 basic financial ratios and what they reveal. https://www.investopedia.com/financial-edge/0910/6-basic-financial-ratios-and-what-they-tell-you.aspx
9- Investopedia. (n.d.-b). How to use ROA to judge a company's financial performance. Retrieved July 22, 2025, from https://www.investopedia.com/articles/fundamental/04/012804.asp
10- Kanzari, A. (2023). Financial performance measurement supporting strategic decision-making: A systematic review. Linnaeus University Publications. https://liu.diva-portal.org/smash/get/diva2:1802953/FULLTEXT01.pdf
11- Marinho, F. C. (2017). Evaluating the financial performance of companies using financial indicators. Redalyc. https://www.redalyc.org/journal/5606/560659003002/560659003002.pdf
12- Ming, L., Zhang, X., & Wang, Q. (2021). Knowledge mapping of corporate financial performance research: A bibliometric analysis. Sustainability, 12(9), 3554. https://doi.org/10.3390/su12093554
13- Molati, S. A., Oudi, A., & Zghaib, A. F. (2019). Al-nisab al-māliyya ka-muʾashir li-taḥsīn al-adāʾ al-mālī fī al-muʾassasāt al-iqtiṣādiyya [Financial ratios as an indicator to improve financial performance in economic institutions] [Master's thesis, University of El Oued]. University of El Oued Institutional Repository. https://dspace.univ-eloued.dz/items/bb767c80-caa7-46f7-990b-56a11ef38ac5
14- nvestopedia. (n.d.-a). Financial performance: Definition, how it works, and example. Retrieved July 22, 2025, from https://www.investopedia.com/terms/f/financialperformance.asp
15- Tudose, M. B., & Avasilcai, S. (2020). Systems of assessment of financial performance: From traditional indicators to strategic priorities. In Innovation in Sustainable Management and Entrepreneurship (pp. 229–244). Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-030-44711-3_17
16- Türegün, N. (2022). Financial performance evaluation by multi-criteria decision-making: A review. PLoS ONE, 17(6), e0269095. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0269095
17- Wikipedia. (n.d.). Financial ratio. Wikipedia. Retrieved July 13, 2025, from https://en.wikipedia.org/wiki/Financial_ratio
18- World Bank. (2022). Libya Economic Monitor: Navigating Uncertainty. The World Bank Group.